"أرض مقابل مال" بدلا من "أرض مقابل سلام"..معادلة جديدة!

كتب حسن عصفور/ في اليوم التالي لخطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة يوم 24 سبتمبر 2021، واستعراضه العام للواقع القائم، ورغم هروبه من تقديم آلية محددة لمواجهة التغول الاستعماري الاستيطاني، ونمو حركة الإرهاب السياسي، والاستخفاف العام بالسلطة الفلسطينية ورئيسها، واستبدالها بـ "تهديد العام"، كان المتوقع انطلاق "ورشة عمل وطنية" تمنح التهديد الرئاسي قيمة ما.

ومع فتح باب المقاطعة لاستقبال بعض الأطراف وتسوية بعض المطبات التي برزت "كلاميا"، وانتقال بعض قيادات فتح (م7) للحديث عن الجهوزية للانطلاق نحو المواجهة الشعبية في الضفة والقدس، لكن مسار الأحداث والتطورات لم تصنع جديدا مركزيا يمكن اعتباره انتقال المشهد من "السكون العام" الى "الحراك النسبي"، وعادت "حليمة السلطة وفصيلها المركزي فتح – م 7 الى عادتها القديمة"، التهديدات البائدة، التي تواصلت منذ عام 2005 وحتى ساعته، دون أن تترك أي أثر على سياسة دولة الكيان العنصري في تل أبيب.

الاستخفاف غير المسبوق، حتى في زمن نتنياهو، من الرئيس عباس واعتباره "منبوذ من شعبه" وفقا لأقوال نائب رئيس حكومة الإرهاب يائير لابيد، ولا مكان لدولة فلسطينية كونها ستكون دولة "إرهابية"، بل أن عملية السلام ذاتها لم تعد لها مكان، وبالتالي لا ضرورة لإضاعة الوقت بحثا عنها، كما أعلن رئيسها نفتالي بينيت، كلام كان يجب أن يحرك كل أحجار الضفة في مواجهة قوات الاحتلال وأجهزتها الأمنية والمدنية.

إلا أن المفاجأة الكبرى، كان ما جاء في بيان الرئاسة الفلسطينية ردا على ذلك، حيث تمثل في تذكير الإدارة الأمريكية وحكومة تل أبيب بقراءة مضمون خطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة، و"تهديد العام"، بيان كشف أن من هو بحاجة للقراءة والتدقيق ليس إدارة بايدن وحكومة بينيت، بل مقر الرئاسة وأجهزتها، للتطورات المتلاحقة في عملية إغلاق علني بأي بحث عن تسوية، والخيار الصريح هو تعزيز المشروع التهويدي في الضفة والقدس، مقابل "تحسين

مستوى الحياة الإنسانية"، معيشة وسكنا وإقامة، خارج حقوق سياسية قومية، الى حين الوصول الى صيغة حل ما يدمج بين "الإنساني والسياسي".

البيان الرئاسي بعد "أقوال بينيت" يؤشر ان حدود المواجهة التي كانت منتظرة، بعد "تهديد العام"، لن تكسر رتابة التعامل مع المخطط التهويدي على حساب المشروع الوطني، واستخدام اللغة بعد إضافة مطلح جديد، ان يفهموا "خطاب الرئيس"، وكأن طلاسمه السياسية عصية على إدراك القوة العقلية لغير فريق الرئيس.

والحقيقة، أن من يجب أن يقرأ جيدا حقيقة الأحداث ومسارها، وكذلك جوهر موقف حكومة الإرهاب السياسي بقيادة "الثنائي بينيت – لابيد"، الرئيس عباس وفريقه المصغر، كونهم لم يدركوا بعد، على ما يبدو، أن الطرف الإسرائيلي ومعه الأمريكي أغلق بشكل كامل طرق التسوية بـ "الضبة والمفتاح" كما قال المثل الشعبي الفلسطيني منذ زمن.

تكرار الكلام الممل غير الذكي، من تهديدات خالية من الدسم النضالي، ليس سوى تقديم "هدايا مضافة" لحكومة الإرهاب في تل ابيب، وتعزيزا لمخططها العام، ولن تحرك حجرا مما فعلت، وستواصل بكل قوة طريقها نحو تكريس المعادلة الجديدة "أرض مقابل مال" كبديل لمعادلة "أرض مقابل سلام"...

ما يحدث راهنا من "ضجيج" الرئاسة الفلسطينية ومن معها لن ينتج "طحينا"، ما لم تتغير حركة الاستهبال السيائدة نحو فعل سياسي يكسر ظهر مشروع التهويد العام...وغيره الى زمن غير الزمن فذلك هو "القدر الفلسطيني"!

ملاحظة: الحديث الدائم عن "إعلان بلفور" ضرورة وطنية قصوى...ولكن الحكي بدوا شوي لحلحلة فعل حتى صوتكم يصل مربض خيل العرب القديمة لندن مش مربض بعضهم الجديد تل أبيب...وصلت!

تنويه خاص: ما أصعب أن تقرأ خبر إغلاق صحيفة هي الأولى باللغة الانجليزية في لبنان.. تغلق بسبب أزمة مالية..وأموال البعض تذهب لتدعيم مؤسسات ترويج التفاهة..مسكين العربي الإنسان مش اللي سود عيشته!

إسرائيل واستغلال الإنساني لتعزيز الفصل الكياني في قطاع غزة!

كتب حسن عصفور/ كشفت صحيفة "معاريف" العبرية يوم الجمعة 12 نوفمبر 2021، عن وجود مخطط لإقامة منطقة صناعية قرب بيت حانون شمال قطاع غزة، في منطقة "إيريز"، وأوضحت الصحيفة ان "خطة إنشاء منطقة صناعية ستشمل بناء مصانع إسرائيلية"، من أجل استقدام عشرات آلاف العمل من قطاع غزة.

الإعلان الجديد، يأتي ضمن المخطط الذي بادرت بتنفيذه حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب حول "تحسين مستوى المعيشة الإنسانية" كبديل مباشر عن "تحسين مستوى البعد السياسي" للشعب الفلسطيني، مبدأ تم اشتقاقه من خطة الرئيس الأمريكي السابق ترامب، والتي قدمت البعد الاقتصادي كخيار تعويضي عن الخيار السياسي لحل الصراع القائم بين الشعب الفلسطيني ودولة الكيان.

حكومة إسرائيل الجديدة، تعمل على توسيع "البعد الإنساني – الاقتصادي" مع قطاع غزة، ضمن حسابات خاصة، لا تماثل ما تقوم به في الضفة الغربية خاصة فيما يتعلق بتصاريح العمال والتجار، وفتح باب التبادل التجاري استيرادا وتصديرا.

مؤخرا، أثارت قضية منح دولة الاحتلال آلاف من التصاريح لعمال قطاع غزة وتجارها، تفاعلا مركبا، بين ترحيب غير مسبوق بما تمثله من باب لتحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص عمل للمحاصرين منذ ما يزيد على 14 عاما، ومن يفتح باب الشك الوطني من بعدها السياسي.

والحقيقة، ان كلا الأمرين صحيح تماما، فالحصار أوصل مستوى المعيشة في قطاع غزة الى ما هو دون الحد الأدنى إنسانيا، وأحل حياة "الغزيين" الى جحيم خاص أصبح البحث عن الموت هربا مما هو قائم جزء من التفكير المنتشر مؤخرا، موتا بالغرق أو الانتحار، حصار أنتج كل السواد الإنساني، وكسر كثيرا من "ثوابت الحماية الذاتية"، ولذا ليس من السهل أن يتقبل "أهل القطاع" ما يعرقل تلك الخطوات التي أقدمت عليها حكومة دولة الكيان، من "خطوات اقتصادية" نحوهم.

وبالتأكيد، ليس منطقيا أبدا، أن تطالب من لا يجد قوت يومه ويعيش حياة لا علاقة لها بمواصفات الحياة الإنسانية ان يفكر كما غيره، خاصة وهو يرى أن "الشقيق" في الضفة لا يتعرض أبدا لما تعرض له الغزي، لا عملا ولا مستوى حياة وبالطبع لا حصارا، مع ميزة مضافة أن أهل قطاع غزة تعرضوا فوق الحصار الى 4 حروب تدميرية خلال 13 عاما.

دولة الكيان، تعلم يقينا مدى عمق الأزمة الإنسانية – الاقتصادية لقطاع غزة، فلجأت الى استغلالها بالطريقة الأمثل، بما يعزز مشروعها الأساسي في تطوير الانقسام السياسي، الذي حققت من خلاله كثيرا من أبعاد مشروعها التهويدي، بعيدا "الضجيج اللغوي الكاذب" من فصائل "الجهاد النتي"، ولذا بدأت حكومة الكيان العمل لتطوير الانقسام السياسي نحو الانفصال الكياني، واعتبار قطاع غزة، هي الكيان الفلسطيني الخاص.

ربما كان مفاجئا جدا، ان تطالب حركة حماس بضرورة زيادة تصاريح عمال قطاع غزة نحو إسرائيل من 3 آلاف الى 30 ألف تصريح يوميا، لكنها لم تجد خيارا بعدما أوقفت دولة الكيان جزءا من المنحة القطرية السابقة، ما يقارب الـ 10 مليون دولار، بل واستبدلت شكل المنحة من "حقائب المال" الى "مال المصارف والبضائع"، وهو ما أربك حسابات السلطة الحمساوية في القطاع، فلم تجد خيارا سوى أن تطالب بما كانت تتحفظ عن المطالبة به، خاصة بعدما فتح بعض من "حلفائها السريين" النار بكل أنواعها ضد مسألة تصاريح العمل وما أحدثته من "صور مهينة".

والسؤال، هل يستطيع أهل قطاع غزة رفض "خطوات تحسين مستوى المعيشة" الرامي الى بعد سياسي، في ظل حصار عام، بلا تردد الجواب سيكون "لا" صارخة، ما لم يجد البديل العملي لذلك، ولن يتجاوب مع أي دعوة مباشرة لعدم قبولها، سوى أن تقوم قوات حماس الأمنية بمنع ذلك بالقوة الجبرية، وعندها ستفتح عليها "باب جهنم شعبي" فوق ما عليها من "غضب مخزون" قد ينفجر في أي لحظة...

المسؤولية الأهم بعد دولة الكيان، تتحملها السلطة الفلسطينية، قبل حكم حماس، كونها كانت جزءا من الحصار، بأشكال مختلفة، بل أنها ساعدت موضوعيا

وعمليا بما وصل اليه حال قطاع غزة الإنساني والسياسي في آن، ولا تزال تقف متفرجا على تنفيذ المخطط الإسرائيلي لدفع قطاع غزة نحو "الانفصالية الكيانية"، دون أن تبادر بخطوة عملية واحدة تربك ذلك المخطط، وكل النداءات التي تطلقها بعض أوساطها لن تعبر حاجز ترقوميا.

دولة الاحتلال تملك مشروعها لتدمير الوحدة الكيانية الفلسطينية، وفصل جغرافي – سياسي بين الضفة وقطاع غزة، ولكن الغائب هو المشروع الفلسطيني، سلطة وفصائل، لمواجهة ذلك المشروع المستحدث، والاختباء خلف الشعارات والهتاف الحنجوري لن يهدم حجرا في مخطط العدو...

مواجهة مشروع العدو يحتاج "ثورة خلاص من البلادة السياسية السائدة"، ودون ذلك فقل سلاما لما كان حالة كيانية واحدة ما قبل 2004، ولتبدأ حركة التفكير لرؤية قطاع غزة "نموذجا اقتصاديا سياسيا" خاصا.

ملاحظة: تصريحات مسؤول أمني إسرائيلي عن خطر "الإرهاب اليهودي" لا يجب أن تذهب ريحها وسط "نعس" القيادة الرسمية الفلسطينية..كلام من ذهب يجب أن يصبح وثيقة إثبات لحرب مطاردة مجرمي الحرب من جيش العدو ومنظمات إرهابه من المستوطنين..بدها صحوة شباب!

تنويه خاص: جريمة اغتصاب طفلة في رفح هزت الوجدان الإنساني، جريمة فريدة الحدوث في قطاع غزة، ودون البحث عما وكيف، فهي مؤشر إنذاري يجب مواجهته دون ارتعاش أو لعثمة "خاصة"...لو بدكم تمنعوا جريمة مماثلة قد تكون على الباب!

الإعلام الأمريكي يثير مسألة خلافة الرئيس عباس...؟!

كتب حسن عصفور/ لم يكن طبيعيا، او معتادا، صمت الإعلام الرسمي الفلسطيني عما يتم نشره ضد الرئيس محمود عباس من أطراف محلية، أو عربية، خاصة ما يتعلق بمكانته السياسية أو حالته الصحية، حيث تشكل "خط أحمر" يمنع كاملا مساسه.

من حيث المبدأ، في العمل العام، كل شيء ممكن تناوله نقدا أو تعريفا، ما لم يكن تشهيرا أو ادعاءا كاذبا، ولا يجوز اعتبار صحة الرئيس صندوق مغلق لا يحق معرفتها، وقبل أيام كشفت أمريكا عن الحالة الصحية لرئيسها بايدن، تحت ضغط إعلامي أنه ليس في أحسن حال، ولم يعتبر ذلك نقصا من الهيبة السياسية، او مسا بـ "السيادة الوطنية".

ولكن، المثير للاهتمام، قيام الإعلام الأمريكي، وهو خاص وليس مملوكا للدولة، لكنه لا ينشر معلومات بعيدا عن مؤسسات رسمية، خاصة الخارجية والمخابرات المركزية والـ ألف بي آي (التحقيقيات الفيدرالي) بتناول مسألة الخلافة الفلسطينية، وما يعرف إعلاميا بمرحلة ما بعد عباس.

ولأول مرة، ذهبت صحيفة "ناشيونال انترست" الأمريكية الى تناول مسألة خلافة الرئيس عباس بشكل تفصيلي، واعتبرتها أحد الأزمات التي تواجه إدارة الرئيس بايدن، ما يتطلب بحث حلول عملية لها.

ولم تكتف الصحيفة بتناول تلك "المسألة الحساسة"، بل ذهبت، الى ضرورة أن تقوم الإدارة الأمريكية بفرض "خليفة" للرئيس عباس، كما فعلت في زمن بوش الابن، عندما تدخلت لفرض عباس خليفة للرئيس ياسر عرفات (طبعا في حينه القانون الأساسي كان واضحا ولا يحتاج تدخلا جراحيا سياسيا لفرض من سيكون).

الصحيفة الأمريكية، أعادت التذكير بأن الرئيس عباس يعتمد على منظمة التحرير لاختيار من سيكون رئيسا بعده، لكنها تطالب الرئيس بايدن أن يطالب الرئيس الفلسطيني بتسمية "خليفة" له لـ "ضمان انتقال سلمي للسلطة بعد وفاته، وعدم حدوث اضطرابات أو انقلاب من قبل حركة حماس".

كان ملفتا جدا، كيف أصاب الإعلام الرسمي وإعلام حركة فتح وناطقيها المتعددين، الصمت الكامل حول تقرير الصحيفة الأمريكية، الذي وضع سما سياسيا علنيا في مسألة يمكن اعتبارها "حق الصحافة"، ولكن الإشارة الى مسألة فرض أمريكا للرئيس عباس ليكون خليفة فتلك مسألة ليست صحفية، وما كان لها أن تمر مرورا عابرا، لو أن من عرضها غير تلك الصحيفة الأمريكية.

من حيث المبدأ، كانت خطة بوش الابن سحب صلاحيات المؤسس الخالد ياسر عرفات عبر تسمية رئيس وزراء، رغم ان القانون الأساسي، بل والاتفاق الانتقالي مع دولة الكيان لم يتضمن ذلك، كان موقفا سياسيا لاستكمال الحصار العسكري الذي فرضته قوات الاحتلال على الخالد خلال المواجهة الكبرى 2000- 2004، ولم يكن هدفه "اصلاحا سياسيا"، بل تخريب سياسي.

القانون الأساسي في حينه، والذي تم تنفيذه لاحقا، كان يحدد من سيكون رئيسا في حال الشغور، فجاء رئيس المجلس التشريعي روحي فتوح رئيسا انتقاليا من 12 نوفمبر 2004 حتى يناير 2005، عندما تم انتخاب عباس رسميا رئيسا للسلطة الفلسطينية.

وما دام بات الأمر حقا لتناوله أمريكيا، فالسؤال يمكن إعادته فلسطينيا، ما هي آلية سد شغور منصب رئيس السلطة الفلسطينية بعدما قام الرئيس عباس بحل المجلس التشريعي بمرسوم استند الى قرار "محكمة دستورية".

هل يعلن الرئيس عباس انتهاء فترة السلطة واعتبارها دولة، واستخدام مرسومه قبل الانتخابات بأنه رئيس دولة فلسطين وتجاهل كليا أنه رئيس سلطة، ولذا يصبح الأمر "دستوريا" خاصا بالمجلس المركزي لمنظمة التحرير لاختيار رئيس مؤقت الى حين الاتفاق على انتخاب رئيس جديد.

ولكن، ما هو القانون الذي يمكن اعتماده لانتخاب رئيس دولة فلسطين، هل هو القانون الأساسي للسلطة أم القانون الأساسي لمنظمة التحرير، أسئلة متعددة ومتشعبة تستحق النقاش الداخلي بعيدا عن تفسيرات سوداوية.

المستقبل ملك للناس وليس لمن كان رئيسا على الناس!

ملاحظة: اتفاقية أطراف حكومة حماس مع بلدياتها لتأجير شاطئ قطاع غزة من السلك للسلك لمدة خمس سنوات تثبر ريبة سياسية بأن "الكيانية الغزية باتت واقعا..عجبكم أو ما عجبكم حماس تقول لكم : "هنا باقون على صدوركم"!

تنويه خاص: لا يليق بحركة فتح أن تتصرف كما غيرها بتجاهل زيارة عوائل الشهداء والأسرى وفقا للانتماء التنظيمي...فتح مش زي غيرها فالناس عرفتها أيام الثورة بـ"أم الجماهير"..يا أنتم!

الرئيس عباس و "اللهاث وراء السراب"!

كتب حسن عصفور/ في مقابلة مع وكالة "سبوتنيك" الروسية أعاد الرئيس محمود عباس "ثوابته السياسية"، التي يبدو أنها تحافظ على ذاتها دون أن يهزها أحداث تجري في فلسطين التاريخية، مكررا ما بات شبه "مقرر تعليمي"، أنه سيبحث عن كيفية التوصل الى تسوية عبر مؤتمر دولي برعاية الرباعية الدولية، دون أن يتجاهل ترداد "لازمة"، أن إسرائيل تدمر حل الدولتين.

من حق الرئيس عباس، ان يبدو كرجل سلام، وأنه لا يحبذ "العنف"، دون تحديد لمعنى التعبير ومضمونه، في التباس يحمل بين ثناياها رفض لأي عمل غير سلمي ضد المحتلين وجهازهم الأمني، الذي يمارس عملية قتل منتظمة وممنهجة بشكل يومي، وينتهك كل شيء في بقايا الوطن.

يبدو أن الرئيس محمود عباس لم تصله بعد تصريحات حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب برئاسة الثنائي ونصف (بينيت – لابيد وعباسهم)، انهم لا يعترفون بالسلطة الفلسطينية شريكا في عملية "سلام"، ولا يرونه ممثلا للشعب الفلسطيني، وأنه بات فاقد "الأهلية السياسية" للحوار معه، ولذا فقد أغلقت هذه الحكومة التي انتظرها الرئيس عباس طويلا، ملف التسوية بشكل كامل.

من باب الشيء بالشيء يذكر، فقد حاول الرئيس عباس، منذ تنصيبه رسميا رئيسا للسلطة يناير 2005، التمايز الكامل عن عهد الخالد المؤسس ياسر عرفات، وأن خياره "سلامي" فقط، دون "عنف" أو ما ماثله من تعابير تصف العمل العسكري، بل أنه قاد شخصيا حملة حصار "هبة السكاكين"، وأعلن بتفاخر فريد، كيف أمر بتفتيش حقائب التلاميذ والطلبة، كي لا يهربوا سلاح فطري لمواجهة عدو قومي وإنساني، دون أن يقيم نتنياهو له وزنا سياسيا بعد ذلك.

من حق الرئيس عباس، ان يقدم ذاته كرجل سلام خال من "شبهات العنف والإرهاب"، وأنه يبحث فقط عن تسوية سياسية تؤدي الى تطبيق "الموقف الأمريكي" (وليس الفلسطيني) فيما يعرف بـ "حل الدولتين"، صفقة عرضها بوش الإبن يونيو 2002، كان ثمنها رأس الشهيد أبو عمار، فدفع الشعب الفلسطيني ثمنها دون أن يراها، والغريب أن الرئيس عباس شخصيا كان هو الخيار الأمريكي في حينه، رغم ذلك وطوال 19 عاما لم نر أثرا مما كان.

منطقيا، كان على الرئيس عباس، وبعد شهرين على خطابه سبتمبر 2021، دراسة الخيارات الممكنة عامة لما سيكون، خاصة وأنه لم يعد هناك شريك للفلسطينيين في عملية سلام، ما يفرض بحث خيارات أخرى، وهي متعددة ومنها:

أولا:

* اعتبار أن المرحلة الانتقالية التي نص عليها اتفاق إعلان المبادئ قد انتهت كليا.

* البدء العملي للانتقال من مرحلة سلطة تحت الاحتلال الى دولة تحت الاحتلال.

* تعليق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل الى حين تحقيق اعتراف متبادل بين دولتين.

*أ ي مفاوضات لاحقة ستكون بين دولة فلسطين مع إسرائيل لتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 وليس تفاوضا على ما جاء به.

ثانيا:

* عقد مؤتمر دولي من أجل وضع آليات الحماية الدولية لدولة فلسطين تحت الاحتلال.

* دراسة السبل الكاملة لأنهاء احتلال دولة فلسطين وفق القرار الأممي.

* رعاية تفاوض الدولتين على تنفيذ القرار بما يؤدي الى توقيع معاهدة سلام شاملة.

* حل قضية اللاجئين وفق قرار 194.

ثالثا:

* التحضير لتشكيل مؤسسات دولة فلسطين: برلمان، حكومة ورئاسة.

* العمل على وضع قواعد العلاقة بين دولة فلسطين ومنظمة التحرير، خاصة في حال اعتماد فلسطين دولة لكل الفلسطينيين، ما يتطلب تعريف ووظيفة جديدة لمنظمة التحرير.

* بحث سبل عملية لتشكيل مؤسسات الدولة دون الذهاب الى مسألة ربطها بتحقيق المصالحة الشاملة، والتفكير بحلول "انتقالية".

* خطوات يجب أن يبدا بها الرئيس عباس وتقدم بعضا منها كرؤية فلسطينية بديلة لرفض دولة الكيان لـ"الحل السياسي".

دون ذلك، يصبح كل كلام لهاث خلف سراب بدأ منذ يونيو 2002 ولا زال مستمرا...!

ملاحظة: اعتقال الطفل عبدالله (8 سنوات) من قبل قوات الاحتلال والتحقيق معه لساعات بتهمة أنه ابن فادي أبو شخيدم يجب أن تصبح حكاية إعلامية...صوت وصورة ...عمل لا يماثله سوى أعمال النازيين...بطلوا سبهللة يا حكومة وفصائل!

تنويه خاص: بعد 131 يوم عرفت الضحكة طريقها الى الأسير كايد الفسفوس، وهو يرى ابنته لحظات بعد أن حقق انتصارا جزئيا...الإرادة دوما هي صانعة المعجزات...لو بعض ساسة الحكم في بقايا الوطن يتعلموا من "كايد" كان حال البلد غير خالص...!

الشيخ جراح...صفعة جديدة في وقتها الوطني!

كتب حسن عصفور/ لعدة أيام، مارس الإعلام العبري عملية تضليل سياسي واسعة بموافقة بعض عائلات الشيخ جراح على "تسوية" حول منازل مقامة فوق 4700 دونم، ما يمكن اعتباره سابقة لتكريس عملية التطهير العرقي بموافقة ذاتية.

وفجأة، تنتفض عائلات الحي النابض فعلا بالقدس، الشيخ جراح، لتعلن في مؤتمر صحفي بكافة ساكنيه وعائلاته، صوتا وصورة، أنهم لن يكونوا جسر عبور لتكريس العنصرية المستحدثة لدولة الاحتلال، وتمسكهم الكامل بحقوقهم كافة.

بيان أهالي الشيخ جراح يوم 2 نوفمبر 2021، ويا مفارقة الزمن، ان يكون في يوم مرور 104 عاما على الإعلان الاستعماري البريطاني المعروف بإعلان بلفور، سجل البيان نصرا سياسيا لكسر شوكة "قوننة" التطهير والمصادرة، وتعزيزا للقبضة الفولاذية لعائلات الحي، رغم غياب كثيرا من وسائل الدعم وتعزيز البقاء والمواجهة، مع أنه لا تترك الفصائل مناسبة تمر دون أن تصدر بياناتها النارية، بل أن هناك من يحاول اقتناص المشهد عبر آليات تواصل ما لإعلان خبر ما، عله يكسب نقطة ما.

بعد حرب مايو 2021، والتي فجرتها مواجهة الشيخ جراح، تضاءلت حركة فعل المواجهة للسياسة الاحتلالية في القدس، وخاصة الأحياء المهددة بالتطهير، وكأن الأمر تحول من نصرة عسكرية ترفع من مكانة المواجهة الشعبية لفرض واقع جديد، يعزز من موقف أهل القدس وأحيائها المهددة، وخاصة الشيخ جراح وسلوان، ومستوطنة تم سرقة زمن البناء فوق أرض بيت صفافا، الى عقاب يحاصرها.

قيمة رد أهالي الشيخ جراح، بعد أشهر من "الخمول العام"، انه يعيد فرض المسألة التي فجرت حربا الى جدول الأعمال الوطنية، بما فيه جدول السلطة الفلسطينية، التي سارعت وسائل الإعلام العبرية وبشكل مفاجئ لفتح نيرانها عليها وعلى مقر الرئيس محمود عباس، متهمة إياها بتشجيع أهالي الحي النابض قوة، برفض تسوية تكريس التطهير العرقي.

وبعيدا عن مدى صوابية الاتهام العبري من عدمه، فالسلطة الفلسطينية، لا يجب أن ينحصر دورها في متابعة تطورات الحدث، او تشجيع عائلات الحي وغيره من أحياء تتعرض لذات الفعل العنصري، بل هي يجب أن تقود معركة المواجهة بشكل مباشر، وليس عبر "نقاب" غيرها، فتلك هي مهمتها الأولى الدفاع عن حق الفلسطيني في وجه المحتل.

ليس منطقيا أبدا، أن يكون مؤتمر أهالي عائلات الحي النابض فعلا، دون مشاركة رسمية من وزير شؤون القدس، والذي لا يبعد سكنه كثيرا عن الحي، حضوره أو من هم ممثلين رسميين للسلطة وفتح، شكل من أشكال التأكيد الوطني، أن الأمر ليس صراع "قانوني" بين عائلات الحي ودولة الاحتلال، بل هو جزء من صراع المواجهة بين شعب واستعمار استيطاني بقيادة حكومة إرهابية.

المشاركة الواضحة من الممثلية الرسمية، هو جزء من تعميم المواجهة المفترض أنها "أولوية" بعد خطاب الرئيس عباس، كما تدعي قيادات حركة فتح (م7)، وليس الاختباء وممارسة دورها وكأنه عمل من تحت الماء.

قرار عائلات الشيخ جراح برفض الخدعة الكبرى، لا يجب أن يقف عند حدود "الفرح الفصائلي – الإعلامي"، وبعيدا عن محاولة البعض سرقة اللحظة بحركات باتت "صبيانية"، فالسلطة والفصائل عليها أن تضع الأمر أولوية حقيقية، وليس مناسبة لإصدار بيانات وتباهي بربح لا فضل لهم فيه، فالقادم قد يكون أكثر خطورة مما كان، ولن تقف المسألة عند حدود ما حدث رفضا، ولذا يجب أن يتم تحضير حقيقي لليوم التالي لرفض قرار التطهير المقنون.

الاستعداد، يبدأ من آلية تلاحم بين ممثلي الرسمية والفصائل في القدس وأهالي الأحياء المهددة، ووضع آلية الحضور الشعبي الدائم، وتشكيل فرق حماية شعبية تكون حارسة الحي ورأس حربة دفاع في مواجهة جيش الاحتلال، واعتباره وحي سلوان منطقة ارباك ليلي مضافة لبيتا وجبل صبيح.

الفرحة الآنية انتهت برفض قرار الخديعة في الشيخ جراح، فالقادم هو المعركة الفعلية لكسر شوكة جوهر قرار التطهير العرقي العنصري، ولإعادة حضور القدس بلدة وقضية ثانية على رأس أعمال المشهد الفلسطيني.

ملاحظة: خبر الـ "مفاجأة"، أن يلتقي وزير الخارجية "العتيق" لافروف بوفد تيار الإصلاح في حركة فتح وقائده دحلان...قرار كسر الروتينية الروسية في

التواصل مع "الرسميات" الفلسطينية مش حيمر هيك... شغلة جديدة تشغل بالكم الله لا يهديلكم بال يا اللي في بالنا!

تنويه خاص: تخيلوا لو "حاكم عربي" هو اللي تم تصوريه نائما في قمة عالمية....يا سلام على الفضايح اللي كانت صارت..بس مين يقدر يهوب على راس الحية أمريكا..مع هيك حلو تبين انه بلد تهرم جوه وبره!

القنصلية..معركة مصير القدس وليس مكتب ديبلوماسي!

كتب حسن عصفور/ في ديسمبر 2017، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قراره بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس، وفي 14 مايو 2018 تم تنفيذه، واختار يوما رمزيا في تاريخ الصراع يمثل النكبة الفلسطيني (15 مايو)، وكأنه يعيد للنكبة معناها الحديث، متجاوزا الموقف الأمريكي الثابت منذ عام 1948، لعدم الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، وتجاوزا لقرار الأمم المتحدة الخاص بها.

قرار ترامب، جاء في سياق تكريس مفهوم سياسي جديد لرؤية "حل الصراع" الفلسطيني الإسرائيلي، بما يضع عقبات رئيسية أمام تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين عام 2012، ونقل الأمر من "صراع قومي" الى "نزاع حقوقي سياسي – إنساني"، مستفيدا من النكبة الانقسامية التي كانت مفتاح لكل أشكال هدم الوطنية الفلسطينية، بعيدا عن "ثرثرة الشعارات" الكبيرة.

نقل السفارة الأمريكية في عهد ترامب، وضع حجر أساس لمسار يحاصر البعد الاستقلالي السيادي للقضية الفلسطينية، وبناء جدر حصارها من مختلف الأركان، ولذا فقرار ترامب لم يكن نقلا مكانيا لسفارة، بل تأسيسا لعهد جديد في الصراع التاريخي.

ولذا جاء إعلان الرئيس الأمريكي بايدن وإدارته، بأنهم يتطلعون الى فتح قنصلية أمريكية في القدس الشرقية مكتبا تمثيليا مع الفلسطينيين، دون التراجع عن قرار ترامب بنقل السفارة والاعتراف بالقدس الغربية (دون توضيح) عاصمة لدولة

الكيان، محاولة سياسية لمنع الاعتراف بقرار الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية في 27 يونيو 1967، كأول قرار بعد وقف الحرب.

موقف الإدارة الأمريكية المعلن رسميا بدأ يواجه تحدي علني وصريح من حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب، ولم يعد هناك ما يربك موقفها، وصل الأمر الى اعتبار قرار إدارة بايدن يمس بـ "السيادة الإسرائيلية" على القدس، ولا يحق لها افتتاح أي مقر أو مكتب دون أن تسمح لها، تحدي بات مظهر للمعركة القادمة، والتي تفوق في قيمتها السياسية معارك الشيخ جراج وسلوان والاستيطان في القدس ذاتها.

وبعد أن علقت واشنطن تنفيذ قرارها الى ما بعد تجاوز تصويت موازنة الكيان، وتحديد مصير حكومة الثنائي بينيت – لابيد، أعلنت انها ستبدأ في تنفيذ القرار، ما واجه رفضا مباشرا وصل الى حد الحديث الى أن تل أبيب ستمنع أمريكا من تنفيذ قرارها، ليس بالقوة العسكرية، بل بالقوة الجبرية للسماح باستخدام المكان.

حتى الساعة، لا تزال الرسمية الفلسطينية تخوض معركة مصير القدس بجزئيات هنا وهناك، وبأسلحة لا تتجاوز "غضب الكلام" إن حاولت التطرف في رفضها، ولم تقف مرة واحدة أمام صياغة موقف شامل مع "معركة القدس"، وجودا، مصيرا ومستقبلا، ولعل المرة الوحيدة التي استخدمت فيها كانت من أجل الهروب من استحقاق الانتخابات خوفا من مآل النتيجة الرقمية وليس السياسية.

معركة القدس، والتي فتحت أبوابها مع حركة الفعل العنصري وسلوك التطهير العرقي في الشيخ جراح وسلوان وبعض أحياء المدينة، اكتسبت قيمة مضافة مع مسألة فتح القنصلية، ما يتطلب أن تتعامل تنفيذية "الرسمية الفلسطينية" بشمولية كاملة لتصبح "أم المعارك الوطنية" في المرحلة القادمة، وأن تكف عن تناولها الجزئي، خاصة وأنها تملك قرار الأمم المتحدة، وقبله اتفاق إعلان المبادئ المعروف إعلاميا باسم (اتفاق أوسلو)، الذي وضع مصير القدس بشرقها وغربها للتفاوض النهائي، ورقة سياسية ما يجب أن تتجاهلها الرسمية، مع الرسالة الخاصة من حكومة إسرائيل لمنظمة التحرير حول القدس ومؤسساتها.

القدس لا يجب أن تبقى كمسألة رد فعل على أحداث متفرقة، كل منها تصدر بيانها حوله ثم تذهب لبحث "شؤونها الداخلية"، فالأصل أن يعتبرها الرئيس

محمود عباس عنوانا للمواجهة الكبرى (سياسيا وليس عسكريا)، ووضع رؤية شاملة متكاملة للهدف والآليات المطلوبة.

اعتبار أن سلاح "التغريدات" كافيا لردع دولة الكيان، فتلك هي "أم الحماقات"، فدون فعل تكاملي بكل عناصر المواجهة سيصل مخطط "تهويد القدس" الى محطته الأخيرة.

حرب الكلام الأمريكية – الإسرائيلية حول فتح القنصلية يجب أن تكون قاطرة لفتح معركة القدس بكل مكوناتها...والكف عن "فعل التجزئة" السائد..هي فرصة لا يجب أن يتم هدرها وربما تكون بابا لحركة تغيير وطني عام...فالمعركة مصير القدس وليس القنصلية في القدس!

ملاحظة: فجأة تعلن دولة الكيان أنها ستفتح بابها التكنولوجي لعمل فلسطينيين...القرار بدوه شوية تفكير ليش الآن..وهل هو تجنيد شباب فلسطينيين لخدمة "الغزوة التطبيعية" القادمة...المسألة مش فتح باب رزق وبس!

تنويه خاص: حكومة الإرهاب في تل أبيب تعمل على ترويج أخبارها عن صفقة الأسرى بالطريقة التي تخدم سياستها...تعمل على بث الاشاعات لحرف المعركة الأصل نحو قضية فرعية...لا تنزلقوا وراء "مصيدة بني صهيون" وإعلام الأجرة الحديث!

آليات الحماية الدولية لفلسطين تبدأ من مقر "المقاطعة" وليس نيويورك!

كتب حسن عصفور/ في خطابه الخاص بالذكرى 17 لاغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، أعلن الرئيس محمود عباس مطالبته بفرض "آليات الحماية الدولية" على الأرض الفلسطينية، وبعقدِ "مؤتمرٍ دوليٍ لإنهاءِ الاحتلال، واعترافِ الدولِ التي لمْ تعترفْ بدولةِ فلسطين، ومنعِ تمويلِ إسرائيلَ بالسلاحِ الذي يقتلُ الأطفالَ والأبرياءَ وغيرِها منَ الإجراءاتِ العملية"، ردا على الممارسات الإسرائيلية من ضم وعنصرية و"تقويض حل الدولتين".

انتقال الرئيس عباس الى طلبه بآليات الحماية الدولية، خطوة متقدمة في المعركة السياسية الدائرة مع دولة الكيان، التي تعمل بكل السبل الممكنة على تدمير أسس الكيانية الفلسطينية، منذ أن قررت قتل عملية السلام يوم 4 نوفمبر 1995 بقرار أجهزتها كافة، باغتيال رئيس حكومتها اسحق رابين، لأنه قرر توقيع اتفاق مع منظمة التحرير وزعيمها ياسر عرفات.

المطلب المستحدث عن طلب "الحماية الدولية العام"، يمثل حافزا من أجل الذهاب للتفكير في البحث بذلك الطلب لوضع "آليات وطنية فلسطينية"، تفرض على المنظومة الدولية التفكير العملي بتلك الخطوة التي طالبها الرئيس عباس.

مبدئيا، لن يتم بحث طلب الرئيس عباس في أي من مستويات المنظومة الدولية، والواقع القائم في الضفة والقدس على ما هو عليه من "خمول كفاحي" غير مسبوق، رغم "المشاغبات الفردية" التي تكسره بين حين وآخر، لكنها لا تمثل أبدا مظهر إزعاج للسكون الدولي، ليفرض تغييرا في كيفية تناول القضية الفلسطينية، مع بروز مظاهر جديدة من التأييد لعدالتها، شعبيا دوليا وفي الأمم المتحدة.

الرئيس عباس، طالب المنظومة الدولية الانتقال من بيانات الاستنكار والشجب الى "خطوات عملية" ضد الممارسات الاحتلالية، والحقيقة أن ذلك يجب أن يكون موجها الى الرئاسة الفلسطينية والمنظومة الرسمية بكاملها، وبات أمرا ملحا، بل ضروريا القيام بنقل الأمر من "كتف الكلام" الى "كتف الفعل"، كي يدرك الآخرين أن الأمر ليس كلاما من اجل خطاب في مناسبة ينتهي مفعوله في اليوم التالي.

وكي تصل فكرة الانتقال من "كتف الى كتف"، من المفيد متابعة ملف المهاجرين دوليا، وكيف أن الدول الأوربية تعيش حركة تفاعل لمواجهة آثار الهجرة المختلفة، بالتوازي مع "الحدث السوداني" و"الحدث الإثيوبي"، والحراك الدائم بحثا عن نتائج عملية للملفات الملتهبة، رغم ان القضية الفلسطينية أكثر قيمة سياسية ومرتبطة بجوهر الصراع، الا أنها لم تعد قضية تربك جدول أعمال المنظومة الدولية، خاصة مع تزايد حركة "النشاطات التطبيعية" مع دولة العدو القومي.

ومجددا ليس عيبا سياسيا الاستشهاد بما قاله كيسنجر ما قبل حرب أكتوبر لمسؤول الأمن القومي المصري، ان العالم لا ينظر الى الجبهات الباردة...ومن يعتبر أن قطاع غزة بكل ما لديها من ترسانة عسكرية يمكنها ان تحرك مجمل الملف فهو قاصر سياسيا، وعليه قراءة نتائج حرب مايو الأخيرة، رغم انها سجلت نقاطا هامة وطنيا، لكنها تبخرت تبخر الكحول، ولم تترك ما يمكن اعتباره "منجزا تغييريا" في مسار الصراع، بل ربما حدث ردة في حصار قطاع غزة إسرائيليا.

الحديث عن "آليات الحماية الدولية" يجب أن يبدأ من مقر الرئيس عباس (المقاطعة) في رام الله، والبحث عن صياغة "آليات فلسطينية جديدة" للانتقال من "الخمول الكفاحي الى التفاعل الكفاحي" بالترافق مع خطوات الانتقال العملي لفك الارتباط بالمؤسسة الاحتلالية، لتكريس المؤسسة الفلسطينية، نحو إعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال.

آليات المواجهة مع الجهاز الاحتلالي هي التي ستفرض تفكير المنظومة الدولية بالبحث في كيفية منع الانفجار العام، وكي لا يبقى أمر الخطاب كلاما في مناسبة، ومصداقية لخطاب "تهديد العام"، يجب الانتقال نحو الفعل المباشر بخطوات محددة:

*تعليق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل واعتباره "كادوك سياسي"، وأي اعتراف جديدة سيكون دولة بدولة.

*اعلان ان المنظمات الاستيطانية منظمات إرهابية، يتم اعتقال أي من عناصرها حال دخول مناطق النفوذ الأمني الفلسطيني في (أ وب)، والبدء بمحاكماتهم ضمن القضاء الفلسطيني والقانون الفلسطيني.

*تغيير طبيعة التنسيق الأمني كليا لتصبح سلاحا للفلسطيني وليس سلاحا عليه.

*رفض استلام أي رسائل من مؤسسات الكيان الاحتلالية تتجاوز اعتبار الضفة وقطاع غزة أرض فلسطينية.

*رفض استقبال أي وزير إسرائيلي يعتبر أن القدس عاصمة لإسرائيل، وأن تشترط الرئاسة الفلسطينية إما الاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين او انها بشقيها موضوع للتفاوض.

*اعتبار الحكومة القائمة من الان هي حكومة فلسطين.

*توجيه الرسائل الى مؤسسات دولة الاحتلال موقعة باسم فلسطين.

خطوات أولية الى حين عقد المجلس المركزي القادم، والذي يجب أن يستبقه فعل "الترميم الداخلي"، لو أريد ان يكون لقراراته قيمة وطنية ودولية.

دون ذلك سيضاف طلب الرئيس عباس بتوفير "آليات الحماية الدولية" الى "أرشيف الطلبات" التي لن يذكرها التاريخ سوى بضحكة صفراء!

ملاحظة: إطلالة خالد الشعب ياسر في ذكرى الاغتيال أكثر إشراقة من حضورهم الباهت وطنيا وإنسانيا..أبو عمار قاطرة الحراك الذي لن يتوقف سوى في محطة باب العامود ليرفع علم الوطن فوق مقر دولة فلسطين...شاء من شاء وأبى من أبى.. ويا أيها الخالد لن تموت!

تنويه خاص: يا ريت الرئيس عباس وكل فريقه يبطل "مكذبة الانتخابات" لو وافقت دولة الكيان عليها في القدس...التذاكي مرات استهبال مكثف بيقلل قيمتكم أكثر ما هي مقلولة!

جنازة "الفتى أنس".. رسالة غضب وجرس إنذار للحاكم بأمره!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام وخبر استشهاد فلسطينيين غرقا في المياه التركية، تمثل حدثا بارزا لم تنته بالعثور عليهم، ولن تنتهي بتشييعهم في بقايا الوطن أو حيث رحلوا.

يوم الأحد 14 نوفمبر 2021، وصل الشاب أنس أبو رجيلة، أحد شهداء "الموت غرقا"، الى بلدته "خزاعة" شرق خانيونس لينهي رحلة حياه في ترابها، فكانت

المفاجأة في وداعه الأخير، عندما خرج آلاف من سكان المنطقة والمحافظة في جنازة ربما هي الأكبر منذ عشرات السنين، التي تشهدها البلدة الريفية.

بالتأكيد، المشاركة بالجنازة ثم العزاء، جانب اجتماعي – إنساني وتقليدي في فلسطين، كما غيرها، ولكنها تكتسب معان مختلفة مع الشهداء، إلا أن جنازة أنس" أصبحت علامة فارقة بالمشاركين الذين يفوق عددهم ربما عدد سكان البلدة ذاتها، تعبيرا التعاطف الإنساني، ممزوج برسائل غضب غير عادية لولي الأمر في بقايا الوطن، شماله وجنوبه.

"أنس" ليس الأول الذي اختار الهروب من الكارثة الإنسانية التي يعيشها اهل قطاع غزة، منذ وقعت حماس في "مصيدة انقلابية" رسمتها دوائر التآمر على القضية الوطنية، فأصابها العمى السياسي بخطف القطاع لتقيم سلطتها دون ان تدرك مخاطر ذلك.

منذ الانقلاب 14 يونيو 2007، يعيش قطاع غزة حالة إنسانية غير مسبوقة، حصار متعدد الأشكال أوصل أهل القطاع الى حالة من الفقر والإفقار، عدا "فئة ضآلة" وجدت في الحصار سلما لتراكم الثروة، وفتحت بابا جديدا من أشكال الفساد واستغلال مآسي الحصار، دون حساب.

الهجرة هربا عبر قوارب بدائية، هي شكل من اشكال استغلال ذلك الحصار لإثراء البعض، عبر مصير من يبحثون عن فرصة ربما تنقذهم مما وصل اليه حال الأهل فقرا ونكسات حياتية متعددة، يعلمون أن خيار الهجرة بقوارب بدائية لن تكون "سالكة" أبدا، لكن الحصار لم يترك لهم خيار غير الخيار، الموت حيا فقرا أو الموت غرقا مع إمكانية أن تعيش.

"جنازة أنس"، ليس جانبا للتعاضد الاجتماعي فحسب، بل هي أحد رسائل الغضب الصارخة جدا، بأن استمرار الحال على ما هو عليه لن يدوم، وأن الغضب المخزون لن يبقى طويلا، وأن الحاكم بأمره واجبه أن يجد حلا للكارثة الإنسانية، وليس الهروب منها تحت يافطات مختلفة، خاصة في ظل ما يعلمه الناس ويرونه من "تراكم ثروة فساد"، دون حسيب أو رقيب.

"جنازة أنس"، رسالة إنذار شعبية الى قيادة حماس وحكومتها في قطاع غزة، ان الاختباء خلف ستار "المقاومة"، لن يكون جدارا واقيا لانفجار شعبي قد يحدث في كل لحظة، ما لم تعيد النظر كليا في سلوكها العام، حكما وممارسة وسياسية، وقبلها توزيع الممكن الاقتصادي وفق الحاجة الإنسانية، وليس وفق "الحاجة الحزبية"، تحت شعار "أولى بك فأولى".

"جنازة أنس"، إنذار لأن الحكم القائم عليه توفير حياة إنسانية لسكان قطاع غزة، وليس الهروب نحو القاء اللوم على الغير، فمن لا يستطيع إدارة حكم وتوفير حد أدنى من البعد الإنساني، عليه التقاعد من الحكم، عندها سيصبح الأمر مسؤولية كلية للسلطة الفلسطينية وحكومتها، التي تختبئ وراء خطف حماس لقطاع غزة.

"جنازة أنس"، لن تصبح خبرا من ماض...فقد زرعت بذرة رفض لواقع من القهر والافقار..ولن تغلق بالحديد والنار...فمن يختار الموت غرقا قد يختار الموت برصاص، مستظلا بمقولة الصحابي الأبرز أبو ذر الغفاري، "عجبت لمن لا يجد قوت يومه لا يخرج شاهرا سيفه"...دون البحث هل قالها ام نقلها عن الإمام علي بن أبي طالب.

"جنازة أنس"..جرس إنذار مبكر وتشييع لحالة الخوف المخزون نحو حياة إنسانية لا أكثر!

ملاحظة: عيب ان تقف حركة فتح وفصائل منظمة التحرير صامتة أمام "سفالات سياسية" بعض كتبة حمساويين ضد الخالد و"وثيقة الاستقلال"...الحقد والكراهية للوطنية الفلسطينية لا يجب السكوت عليه!

تنويه خاص: مش غلط أبدا أن تقوم "الرسمية الفلسطينية" بتدقيق منيح فيما يحدث من تطورات حولها...مصالحات شمال ويمين..هي أولى أن تترك بعضا من "حقد" أصابها بعجز عام وأصاب القضية بانكسار عام..وتشوف المطلوب!

"خربشة مقدسية" في جسد المحتل!

كتب حسن عصفور/ عملية نوعية كفاحية، غابت منذ زمن بعيد، نفذها فادي شخيدم في قلب مدينة القدس المحتلة، قرب مكان إعدام الطفل عمر أبو عصب قبل أيام لا أكثر.

عملية الأحد 21 نوفمبر 2021، تميزت بكونها تحد صارخ لكل ما في القدس من إجراءات، حملت شجاعة فردية عالية، مواطن عمره 42 سنة، معروف الاسم والانتماء، متزوج يعيش حياة متوسطة، لم يتعرض لطرد أو تطهير، فهو أحد سكان المخيم الفلسطيني الوحيد داخل بلدية حدود القدس، ممن يسمون حملة الهوية الزرقاء، تمييزا عن مخيم قلدنا المقدسي خارج حدود تلك البلدية، ظروف لا تشير الى حالة غضب وسخط فردي، لذا كان قرار المواجهة خيارا كفاحيا مميزا.

"عملية فادي المقدسية"، مثلت إعادة لنموذج التحدي الشعبي – العسكري، تشكل درسا للفصائل الفلسطينية قبل سلطة الاحتلال، أن دوما هناك ممكنا نضاليا يمكن أن يكون رأس حربة في طعن المشروع الاحتلالي برمته، وليس مقتل بعضا من أدواته، عملية تفتح الباب لإزاحة "الغبار المتراكم" على ثقافة الفعل الوطني.

"عملية فادي المقدسية"، رسالة للسلطة الفلسطينية قبل العدو، ان أهل القدس يمكنهم فعل ما هو ضرورة وطنية، فيما لو تكامل التفاعل بينهم ومن يمثلهم لكسر شوكة المحتلين، رغم كل ما يبدو ظاهرا في سطح المشهد العام، من "خمول وطني عام".

"عملية فادي المقدسية"، رسالة الى بعض المحيط عربيا ودوليا، أن المشهد الرسمي الفلسطيني لا يمثل حقيقة العمق الانتمائي الفلسطيني، والانقسامية جرثومتها مصنعة في معامل عدو الشعب لضمان مشروعه التهويدي.

"عملية فادي المقدسية"، رسالة الى دولة العدو الوطني – القومي، أن غياب المواجهة المتواصلة التي عاشتها القدس سنوات، وحاصرت مشروع الاغتصاب والتطهير العرقي والعنصرية، غياب مؤقت، يمكنها أن تعود في لحظة دون أي مقدمات، وبلا إذن أو أمر ما، فكل ما بالقدس، كما الضفة والقطاع مخزون

كفاحي لم ينته، يمكنه أن ينفجر، بعيدا عن أدوات القتل والإعدام المنتشرة في كل حي و "زنقة"...

"عملية فادي المقدسية"، فعل نضالي مواجه يحمل جرأة، قد تعيد حالة الرعب التي عاشت مع جيش العدو وأدواته الإرهابية من مستوطنين وعملاء، ولن يشعر بأمن ذاتي خلال تجواله داخل المدينة المقدسة، عاصمة دولة فلسطين التي تنتظر يوما أن تكون.

"عملية فادي المقدسية"، تأكيد المؤكد الوطني، أن باب المواجهة الكبرى، والتي طالت 4 سنوات قادها الشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات الى أن غادر شهيدا، لم تنكسر تاريخيا، وكل ما هو قائم عوامل انطلاقها، لتعيد المشروع الوطني الى مكانته، التي تم "دهسها" فلسطينيا رسميا – فصائليا قبل أن يكون من العدو الوطني.

"عملية فادي المقدسية"، بسلاحها الإنساني – العسكري، مظهر انبعاثي لشكل تحد من نوع خاص، يمكنها أن تفتح الباب لحركة متسعة لشكل كفاحي جديد.

"عملية فادي المقدسية"، لا يجب أن تكون فعل منعزل عن عمق الحراك الشعبي "الخجول" في مناطق مقدسية، خاصة في حي الشيخ جراح وسلوان وبعض غضب في مناطق منها.

"عملية فادي المقدسية"، مع ما يحدث من "ململة شعبية" يمكنها أن تحدث "خربشة حقيقية" في جسد المحتل، تصيبه بأذى أعمق كثيرا من أثرها المباشر، وربما تجبر كل متجاهل للحق الوطني رؤية أن "الفلسطينية" لم تعد خبر ماض، ولن تكون.

"عملية فادي المقدسية"، لا يجب أن تصبح فعل المرة الواحدة، وكأنها هروب من عجز طال أمده.

"عملية فادي المقدسية"، هرمون كفاحي لتطوير الفعل الوطني على طريق الخلاص من الخمول الوطني!

ملاحظة: اعتماد عمر أبو عصب وفادي شخيدم من شهداء الثورة والشعب رسميا من السلطة الفلسطينية رسالة لا تنتظر التفكير...بعض من رد الضرورة على العدو القومي!

تنويه خاص: يبدو أن "البعض الفلسطيني" لساتهم مش مصدقين أن منصور عباس فقد جينه الوطني...موقفه من عملية "الكارلو المقدسية" كسر كل ذرائعهم ليؤكد المؤكد أنه لم يعد يشبه أهله!

خطوة الخارجية الفلسطينية حول منظمات "الإرهاب اليهودي" صحيحة...أكملوها!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، تذكرت الخارجية الفلسطينية مسألة شمولية العمل ضد الفئة الضارة المسماة مستوطنين، وأعلنت عن توجهها لإعداد قائمة بأسماء منظماتهم العاملة في أرض دولة فلسطين، وتحديد كشف كامل بها، وتعميمها محليا وعربيا ودوليا.

الإعلان يمثل خطوة سياسية جوهرية في مطاردة تلك المنظمات الإرهابية، بعد أن تم تجاهل ذلك لسنوات طويلة، رغم قيمته الوطنية والقانونية، ورسالة واضحة أن مسألة ملاحقة "الإرهاب اليهودي" لن يستمر بيانا كلاميا، بل سيصبح معركة مستمرة.

تحديد أسماء منظمات الإرهاب اليهودي العاملة فوق أرض فلسطين، ومعها أسماء قيادات جيش الاحتلال في كل منطقة تعمل بها تلك المنظمات، أداة هامة في المواجهة الوطنية، وتدعيما لمسار الذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، والذي بات تسريعه ضرورة على الرسمية الفلسطينية تفعيله، خاصة وحجم الجرائم متزايد، وعصابات الإرهاب المرتبطة بجيش الاحتلال لن يردعها بيان أو طلب من هذه الدولة أو تلك.

بالتأكيد، إعلان قائمة بأسماء منظمات "الإرهاب اليهودي"، وقادة جيش الاحتلال في الضفة والقدس وحول قطاع غزة، يجب تكامله بوضع آليات خاصة لكيفية التعامل مع تلك المنظمات محليا وعربيا، قبل الذهاب دوليا، ونقطة الانطلاقة بعد تجهيز قائمة بأسماء تلك المنظمات الإرهابية، أن يقوم الرئيس محمود عباس بإصدار قرار بقانون باعتبار تلك المنظمات معادية للشعب الفلسطيني، وأي نشاط لها في أرض فلسطين يعتبر عملا عدائيا يستوجب ملاحقة القائمين عليه.

قيمة اصدار قرار بقانون لاعتبارها منظمات عدوة، يساهم في تعزيز دور المطاردة، ويفتح الباب لاعتقال أي من عناصرها الإرهابية، حال القدرة على ذلك، ويمثل ذلك شكلا من اشكال تعبئة قوات الأمن أن جزءا من مهامها المباشرة ملاحقة الإرهابيين اليهود في أرض فلسطين.

ومع القرار بقانون، يتم نشر صور قادة تلك المنظمات في وسائل الإعلام كافة، مع شعار "مطلوب للعدالة الفلسطينية"، مع نشر ملصقات في شوارع الضفة والقدس، كي يدرك الجميع أن الأمر ليس مجرد عملية كلامية، كما حدث سابقا، بل هناك جدية كاملة وتطور عملي في الملاحقة والمتابعة.

نشر صورة قادة منظمات الإرهاب اليهودي وتعميمها، مع صور لقيادات جيش الاحتلال وجهاز الشاباك الأمني، سيدخل رعبا حقيقيا لتلك المنظمات، ويرسل رسالة نوعية جديدة أن الأمر لن يكون كما كان، وان السلطة الفلسطينية لن تبقى "أسيرة ارتعاشها" السابق، بل قررت تطور شكل المواجهة لتلك الجماعات الإرهابية.

ورغم غياب المقاومة الشعبية للمحتلين وأدواتهم الإرهابية، فتلك الخطوة قد تساعد في تحفيز "الجين المقاوم" الكامن، وتتفجر حركة فعل غير محسوبة، تعيد بريقا اصابته عتمة طويلة طالت لسنوات ساعد قوى الإرهاب على تعزيز مشروعها التهويدي.

وتكتسب تلك الخطوة أهمية مضافة مع ارتفاع صوت الرفض للجرائم الاستيطانية المتلاحقة من قبل حكومة "الإرهاب السياسي" بقيادة الثنائي ونصف (بينيت – لابيد – عباس)، رغم أن الأصوات لم تتجه بعد لتصبح قرارات فعل

عقابي، لكن اعداد تلك القائمة وتوزيعها بكل اللغات عربيا وعالميا سيفتح بابا جديدا قد يؤدي لخطوات عملية معززة للبيانات السياسية.

على خارجية فلسطين ان تسرع بإعداد قائمة منظمات "الإرهاب اليهودي"، وأن تعمل بكل طاقتها لتكون واقعا وليس نوايا لعمل...خطوة تستحق كل تأييد وتقدير نحو استكمال أركانها!

ملاحظة: الاتحاد الأوروبي كتير "زعلان" على اغتيال الطفل محمد دعدس..لهيك "طالب" القاتل تفسيرا لجريمته....يا عيني لو كان المقتول اسمه "شلومو" شو حتسمعوا لطم وبكاء وحزن على دم الطفل "البرئ"..ويصبح الأمر اعتقال القاتل ومحاسبته أو...وفكروا شو هي "الأو" الأوربية!

تنويه خاص: من يريد "إدانة" اعتقال أجهزة السلطة في الضفة لأي اعتقال غير قانوني..بنفس السياق عليه إدانة كل اعتقال تقوم به أجهزة حكومة حماس في غزة...غير هيك بتكون الإدانة "حق أحول"!

عن الضفة..الفوضى كمقدمة لكسر هيبة السلطة!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام وأخبار الاشتباكات العائلية في بعض مدن الضفة الغربية، خاصة الخليل وبشكل أقل طولكرم، تحتل مساحة واسعة في مختلف وسائل الإعلام المتنوعة، وبكل اللغات الحية، وتحديدا في إعلام دولة الكيان.

ورغم أن إعلام السلطة الفلسطينية الرسمي تجاهل تلك الأحداث، رغم مخاطرها، فذلك لا يعني سوى أن الأمر لا زال لم يصل الى "أولي الأمر" الحاكمين بما يمثل من ابعاد لم تعد "عشائرية – عائلية"، رغم ان غالبية المشاركين فيها من أبناء الأجهزة الأمنية الذين اختاروا الاصطفاف القبلي على المهمة الوطنية، وهو الخطر الحقيقي الذي ينذر بما سيكون لاحقا.

شرارة الفعل بدأت في أحد الجامعات، مكان ما يجب أن يكون مسرحا لتلك الاشتباكات المتخلفة وطنيا واجتماعيا، وتنتقل الى حيث أمكنها ذلك، ورغم المناشدات المتواصلة للسلطة الفلسطينية وأجهزتها بالعمل على وقف تلك

"المأساة"، لكنها وقفت متفرجة، وكأنها غير ذي صلة بالحدث، او أنها لم تعد تملك القدرة بحكم الاصطفاف القبلي لجهازها المفترض به ان يكون رادع تلك الأحداث.

عدم قدرة أجهزة السلطة الأمنية على وضع حد لـ "الفوضى الاجتماعية"، والتي لن تقف عند جانب منها، يكشف أنها فقدت الهيبة السياسية التي تلعب دورا حاسما في ردع الخارجين عن القانون، وتشجيع للظواهر السلبية التي تنتظر، انكسار هيبة الأجهزة، وفقدانها السيطرة على المشهد العام، من خلال حركة "التموضع الأمني العشائري"، لتكون رسالة بأن "القبيلة فوق الوطن".

ليس جديدا القول، ان دولة الاحتلال، مع الحكومة الجديدة بقيادة الثنائي بينيت - لابيد وداعمهم الإسلاموي منصور عباس، لا تعترف بالسلطة الفلسطينية ولا تراها تمثل الشعب الفلسطيني، ولا تتعامل مباشرة مع الرئيس عباس، ضمن رؤيتها الهروبية أو الانتظارية، ولذا لن تقف متفرجة أبدا على تشجيع كل عناصر "الفتنة الطائفية"، والتي قد تشق طريقها في كل لحظة، او "الفوضى القبلية" التي تمثل غطاءا هاما لها، لتنفيذ بعض ما تريد من نشر العبث دون دفع ثمن، أو تحملها مسؤولية ما.

نشر الفوضى في الضفة الغربية، هو أحد أسلحة حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب، وستلجأ الى كل ما يعزز موقفها، بأن السلطة القائمة في الضفة ليست "شريك قوي" أو يمكن التعامل معه، ولذا ستجد كل ما يمكنها لنشر ذلك، بمسميات مختلفة، والعائلية أحدها، وليس عندها ستقف فقط.

الفوضى في الضفة الغربية، مؤشر مبكر، او جرس إنذار أن دولة الكيان وحكومتها، بدأت تستعد عمليا للمرحلة القادمة، او ما يعرف بمرحلة ما بعد عباس، بعيدا عن الدور الذي يتم راهنا، ولقطع الطريق على تطور حركة فعل وطني عام، ورغم ان "القبلية" ضعفت خلال فترة التفاعل الشعبي ضد العدو القومي، إلا أنها لم تختف، ويبدو أنها أخذت أبعادا جديدة عبر الانتقال الى استخدام أجهزة السلطة ذاتها وسيلة تعزيز نفوذ العائلة على حساب دور السلطة.

الفوضى في الضفة تطل براسها بسرعة وبقوة، وفي أكثر من مكان وبمظاهر مختلفة، تعبير صارخ أن "هيبة السلطة" بدأت في الانكسار أمام الشعب قبل دولة

الكيان وحكومتها، والتي ستراها تعبير عن حالة ضعف تستوجب التدخل لفرض نموذج مختلف، دون أن تدفع هي الثمن.

الفوضى في الضفة، إذا ما تواصلت ستأخذ لاحقا أبعادا مختلفة، بين القبيلة والفصيلة والسلاح العلني الذي لن يكون موجها ضد عدو وسلطات الاحتلال، بل ضد "بقايا هيبة السلطة" التي تتآكل بسرعة في ظل موقف متفرج من أجهزتها، بل وبعضها بات جزءا من تلك الفوضى دون اهتمام لمصير ما سيكون لاحقا.

قبل فوات الآوان، لو كانت "بقايا السلطة" حريصة على عدم الانهيار عبر مظاهر اجتماعية، عليها التصدي المباشر – الحاسم لتلك المظاهر الخطيرة، ولحصار الفوضى التي بدأت تطل براسها، وقد لا تتوقف.

موقف الحسم يبدأ من حساب عسير لكل من انحاز للقبيلة – العائلة على حساب الانتماء للسلطة، خاصة باستخدامهم الأسلحة المفترض انها لحماية أمن المنطقة ومحاربة الجريمة، وليس لغيرها، تلك هي بداية الردع الوطني لأي مظهر قادم.

دون حساب حقيقي لكل من خان أمانة السلاح الوطني لصالح عشيرته لن تتمكن السلطة من فرض هيبتها، ولن تكون أمينة على مصالح الشعب في الضفة والقدس، وستكون أجهزتها الأمنية في كل محافظة ومنطقة تحت دائرة الشك الوطني والريبة السياسية.

فقدان هيبة الحكم المقدمة الأولى لانهيار النظام..حكمة سياسية من عمق التاريخ..لمن يريد أن يستوعب!

ملاحظة: تصريحات الفاشي ليبرمان عن زيادة سنوية للبناء الاستيطاني رسالة شؤم تستوجب التحدي الفلسطيني..عيب تمر عالسكت!

تنويه خاص: تخيلوا أنصار نائب الرئيس الأمريكي زعلانين خالص لأنه بايدن بيعامل هاريس وكأنها "قمامة"..تعبير مثير جدا وربما لم يكن هيك شعور عند أي نائب رئيس سابق...معقول لأنها إمراة وأفريقية اللون...في أمريكا كل شي يصير!

عندما تبدو "السلطة الفلسطينية" كمتسول لن يحترمها أحد!

كتب حسن عصفور/ نشر إعلام دولة الاحتلال، قبل أيام، معلومة عن قيام حكومة "الإرهاب السياسي" في تل أبيب بتقديم قرض مالي، بما يوازي 160 مليون دولار للسلطة الفلسطينية، التي سارع مسؤوليها بنفي تلك المعلومة.

ولكن، ما تحدث به وزير مالية السلطة عن حركة التعامل المالي، بأن المبلغ المشار اليه تم تحويله منذ 3 أشهر كجزء من المستحقات البالغة ما يقارب 650 مليون دولار (2مليار شيكل)، وتواصل اقتطاع خصم شهري لما يقارب الـ 30 مليون دولار (100مليون شيكل شهري)، دون توضيح سبب ذلك الاقتطاع، علما بأنه مرتبط برواتب الأسرى والشهداء، رغم محاولة السلطة إيجاد طريقة ما للتحايل على القرار الاحتلالي.

بداية، الحديث عن طلب قرض مالي من حكومة دولة الاحتلال، سواء كسلفة على المستحقات، أو دون ربطها بذلك، يمثل إهانة سياسية ما يجب أن تكون، خاصة في ظل موقف حكومة بينيت – لابيد من تجاهل وجود السلطة سياسيا، والتعامل معها كأداة خدماتية، مع اتهامات متلاحقة لها، مست الرئيس محمود عباس نفسه، دون ان يعلن غضبه كما اعتاد ضد مخالفيه أو منتقديه من أبناء الشعب الفلسطيني، بل وبعض الأشقاء العرب.

توضيحات وزير مالية السلطة، تكشف أن الحق المالي تحول الى مظهر توسلي كامل، يقتصر أقصى أشكال "الزعل" منهم التلفظ بعبارات نفي وتوضيح، وربما يذهب البعض نادرا الى استنكار ذلك، لكنهم لا يفكرون أبدا بالذهاب بعيدا نحو خلق جبهة تعامل مختلفة للرد على سرقة الحق المالي الذي تمارسه حكومة الإرهاب.

في فترة سابقة، وخلال زمن ترامب، أعلنت الرئاسة الفلسطينية أنها أصدرت أوامرها بوقف كل أشكال التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، رغم ان مسؤولي حكومة نتنياهو في حينه نفوا تلك المعلومة، وأكدوا ان التنسيق الجوهري قائم، وأكد ذلك المخابرات المركزية الأمريكية.

بعيدا عن حقيقة ما حدث، كيف يقبل الرئيس عباس استمرار ذلك المظهر التوسلي الدائم، في البحث عن حق مالي دون التفكير بأي خطوة عملية ضد ذلك السلوك الاحتقاري، وهو يعلم أنه يملك أوراق عدة يمكنها أن "تخربش" تماما وجه دولة الكيان وأدواتها الاحتلالية في الضفة، ما يلحق بها أذى فعلي يجبرها التفكير مرة أخرى، بسلوكها السياسي – المالي.

الحديث عن مراجعة جذرية لمفهوم "التنسيق الأمني"، ليس مسألة "فش خلق" لحالة غضب آني، بل هو الطريق الأهم – الأنفع لدفع سلطات الاحتلال للصراخ حينا، خاصة وأن بعض مناطق جسدهم عاري تقوم بحمايته أجهزة أمن السلطة، ليس في الضفة والقدس، بل داخل الكيان ذاته، فما يمكله الجهاز الأمني الفلسطيني من معلومات يفوق كثيرا ما يعلن، خاصة وأنه يستفيد جيدا من الحضور الفلسطيني العام، ولا نود التذكير بـ "الحدث التركي" الأخير، وما رافقه من مسائل أمنية ليست مُشرفة وطنيا.

من حق الشعب الفلسطيني على رئيسه استرجاع المنهوب من أمواله، ووقف حركة النهب الشهرية، ليس بالذهاب الى "الدعاء عليهم" على طريقة "عواجيز الوطن" الفاقدين لكل حول وقوة، بل بتفعيل بعض عناصر "الخربشة الحقيقة"، وربما تتطور الى استخدام "أسنان" السلطة التي لم تستخدم سوى في اتجاه معاكس منذ زمن.

التسول – التوسل كلاهما إهانة سياسية لا يجب أن تستمر، وعلى كل القوى أن تعمل لوقف ذلك كل بطريقته، وبالطبع كان يمكن مخاطبة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بأن تقوم بدورها في ذلك، لكنها أصبحت مكسورة "الخاطر السياسي" تثير شفقة كل ما عاش زمن غير زمنها على ما وصلت إليه من مظهر "ديكوري بائس".

دون تفعيل "الخربشة" ضد دولة الاحتلال وأجهزتها، سيبقى "التوسل -التسول" المشهد الحاضر، لإفقار أهل فلسطين وطنيا قبل ماليا.

ملاحظة: نذكر د. اشتيه بأن اجتماع مجلس الوزراء سيكون في القدس...مش حنسأل وين لكن بدنا إياك مع حكومتك تمر على الشيخ جراح وسلوان وتشتري

كعك من باب العامود..وبعدها كمل طريقك الى الرام أو بيت حنينيا عشان نقول الاجتماع عن جد صار في القدس..غيرها بيكون شي تاني!

تنويه خاص: مشكور الرئيس عباس اتصاله ببعض أهل "شهداء الحصار" الذين اختاروا الموت غرقا في بحار الغربة...لكن "الأهم" ان يعلن صرف راتبا خاصا كجزء من مساعدة...يمكن هيك يخفف جد عن مصيبتهم الإنسانية!

فارس عودة...وشهادة لابيد عن الفاشية المستحدثة!

كتب حسن عصفور/ الثامن من نوفمبر 2000 يوما لن يغيب عن الذاكرة الوطنية الفلسطينية، مهما تعددت أحداث التاريخ، يوم أعلن عن استشهاد الطفل فارس عودة ابن الـ 15 عاما، اسم سيبقى حاضرا ليس باستشهاده الذي ماثل آلاف من أطفال فلسطين على يد جيش الاحتلال، بل تلك الصورة قبل رحيله بأيام، يقف متحديا أقوى مدرعات جيش الدولة العنصرية، يمسك حجرا بيده ويقف مستعدا لـ "قذفها" بسلاح بات رمزا للسلاح الفلسطيني "الحجر"، منذ الانتفاضة الوطنية الكبرى 1987، والتي نالت اسمها من أسم سلاحها ومشاركيها.

فارس عودة، طفل كما غالبية أطفال الوطن، خلال المواجهة الكبرى 2000 مع العدو القومي، لم يجلس متفرجا، كما جلس بعضهم، فقرر أن يكون جزءا من تاريخ جديد مستنشقا أجيال انتفاضة الحجارة، وقف متحديا دون ارتعاش "الميركافاه"، تحدي أكمله بلحظة الاستشهاد، ليصبح رمزا وطنيا فلسطينيا.

ربما لم تلفت "الرسمية الفلسطينية" هذا العام لكيفية استذكار صورة فارس عودة، الطفل المقاوم بحجر وفارس الطفل الشهيد، ملحمة طفولة ليست نادرة في شعب لن ينكسر، ولكنها رمزا لمشهد لا يجب أن يغيب ما دامت دولة الكيان تتجاهل الحق الوطني.

فارس عودة...الطفل المقاوم المتحدي...وفارس الطفل الشهيد، لا يجب أن يغيب أبدا من فعل التنبيه الوطني العام، شهادة لا تتقادم مع الزمن، فهي كما آلاف

غيرها تبقى شاهدا على أن "الفاشية" لم تنته مع هزيمتها الألمانية عام 1945، بل بدأت في طور مستحدث ممن يدعون أنهم "ضحاياها"...

فارس عودة صورة لا تحتاج لأي شرح لغوي فهي ناطقة بكل اللغات تعلن أن الفاشية هنا...تكررت مع الطفل المقدسي محمد أبو خضير بشكل آخر، عندما خطف وحرق من قبل عصابة إرهابية يهودية لتكمل حلقات المشهد...فارس المقاوم المتحدي الغزي...ومحمد المقدسي كلاهما شهادات لا تتآكل، وكشف خاص لعمق جين الكراهية والحقد المزروعة في دولة الاحتلال...يتنامى كفطريات الموت.

يوم 8 نوفمبر، ذات يوم اغتيال – استشهاد الطفل الرمز فارس، كشف وزير خارجية دولة الكيان يائير لابيد، عن تلقيه رسائل تهديد بالموت هو وزوجته، رسائل تراه هتلر جديد، ليس لأنه وافق، كما رابين الذي اغتالته قوى إرهاب يهودي، على اعتبار الضفة وقطاع غزة أرض فلسطينية يجب الانسحاب منها، وأن القدس ليس موحدة وعاصمة لهم، فلابيد معاد للفلسطينية قضية وشعب، ما يفوق عداء قاتلي رابين وزعيمهم نتنياهو، ولكنه بات فاشيا وهتلريا لآنه وافق على بعض من مال لبعض من عرب رغم انهم أيدوا كل مشاريع التهويد والاستيطان في الضفة والقدس ومعها حصار غزة.

الفاشية في دولة الكيان، ليست تهمة يقولها الفلسطيني، كما تروج بعض حكومتها التي تتهرب من الاعتراف بأنها أصبحت حاضرة في سلوكها ليس ضد الفلسطيني، عبر الاحتلال والعنصرية والتطهير العرقي والجرائم التي لا تتوقف، بل هي جزء من الكيان ذاته، وما قاله لابيد شهادة تضاف الى شهادات الموت ضد شعب فلسطين.

شهادة لابيد، وثيقة إثبات مضافة لما تملك الذاكرة الفلسطينية ضد "الإرهاب اليهودي"، وهي تذهب لإعداد قائمتها الخاصة وتستعد لتقديم مذكرتها في المحكمة الجنائية الدولية، فشهادة الاثبات الفلسطينية يجب أن تعززها بما هو إرهاب معلن، وان تصبح مسألة اغتيال رابين وثيقة من تلك الوثائق كما شهادة لابيد وثيقة مضافة.

والى حين استكمال الرسمية الفلسطينية واجبها، لا يجب أن تغيب صور أطفال فلسطين ضحايا الإرهاب اليهودي، عن الحضور، ومعهم أطفال قطاع غزة في الحرب الأخيرة...ان تصبح صورهم شواهد اثبات للذاكرة، تنتشر في شوارع فلسطين...

ليت الرسمية الفلسطينية تعلن يوم 8 نوفمبر يوما وطنيا خاصا للشهداء الأطفال، تفتح لهم متحفا يحتوي كل ما يتعلق بهم...متحف يكون رمزا وشاهدا على الجريمة المستحدثة...متحف يعيد إنتاج الوعي الوطني ويعيد التذكير الدائم بفاشية دولة العدو كجزء من تأكيد استمرارية المواجهة التي لن تكف دون تحرر واستقلال!

ملاحظة: حسنا قررت حكومة د.اشتية عقد الاجتماع القادم في القدس...طبعا أكيد مش حتكون في "بيت الشرق" المنسي من زمان، ولكن هل يفعلها الدكتور وأعضاء الحكومة بالذهاب الى البلدة القديمة والشيخ جراح وسلوان قبل اللقاء...مرور مش أكتر لتأكيد أن القدس حاضرة بجد على جدولكم!

تنويه خاص: القيادي الحمساوي "الحية" بيقلك السلطة عبئ على الشعب..معاه حق ..طيب وحكم حماس في غزة...يا خليل الناس بتفضل الموت غرقا على عيشة تحت هيك حكم...صحيح بلاش نقلك انت ليش تركت غزة..مرات قلة الحكي "أهيب"!

"قائمة التهويد الموحدة" ورئيسها عباس!

كتب حسن عصفور/ ربما رأت بعض الأطراف الفلسطينية في السلطة وحركة حماس، أن خطوة القائمة "العربية" الموحدة برئاسة منصور عباس بالانضمام الى التحالف السياسي في دولة الكيان، خطوة هامة، قد تعيد ترتيب الخريطة السياسية بما يخدم القضية الوطنية والجماهير العربية داخل الكيان.

الخطوة التي أقدمت عليها الحركة الإسلامية الجنوبية، تمييزا عن جناح رائد صلاح، أحدثت جدلا ليس داخل الكيان والجماهير العربية فحسب، بل انتقلت الى

نقاش فلسطيني عام، حيث اعتبرها البعض "إيجابية" تفتح الباب لعلاقة مختلفة بين مكونات النظام القائم بحيث يصبح أحد أطرافه من المكون العربي الفلسطيني، دون البقاء في "جلباب" معارضة لم تقدم خدمات فعلية للجماهير العربية.

ويبدو، أن الأمر لم يكن منطلقا من خدمة الجماهير العربية وإعادة حركة التأثير لتنتقل من الخارج الى الداخل، بل كانت محاولة "ساذجة"، أو ربما لها صفات أخرى، تترك لمن يعيش ويدفع ثمنا لموقف الانتماء، فمنذ بداية الاختيار الأول لطرف عربي الانصهار مع تحالف "صهيوني" لا يؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تحرره الوطني والخلاص من الاحتلال وأجهزته، وبناء سلام بين دولتي فلسطين والكيان.

التحالف الجديد، الذي اختارته "قائمة منصور عباس" يمثل نموذجا لـ "الإرهاب السياسي"، يبحث عن تعزيز "الاستيطان التهويدي"، ويرى أن نتنياهو تخاذل في العمل لنشره، ولذا أعلن سريعا عن خطوات بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية وضواحيها، ومنها مطار قلنديا، الى جانب العمل على تنفيذ التطهير العرقي في أحياء الشيخ جراح وسلوان.

حاولت قائمة منصور عباس تبرير تصويتها على قرارات معادية للفلسطيني، بحجة الحفاظ على "التحالف" من أجل مكاسب ستعود على الجماهير العربية داخل الكيان، ضمن معادلة سياسية هي الأولى منذ 1948، "مكاسب حياتية دون حقوق قومية".

ولعل البعض رأي منحه هذه المجموعة "فرصة التجريب السياسي" علها تحقق ما لم يحقق غيرها، دون "تعصب فكري – سياسي"، والبحث عن صيغة تمييز للحياتي عن القومي، فتم الصمت الفلسطيني الغريب، والمثير لكل أشكال الدهشة السياسية، على موافقة كتلة منصور عباس "الموحدة" (عمليا هي مُقَسِمة) على قانون الموازنة العامة، بما فيها ميزانية جيش الكيان وأجهزته الأمنية، المخصصة لتعزيز احتلاله وحربه ضد الشعب الفلسطيني، وبناء الاستيطان وحماية المستوطنين الإرهابيين، وحاول عباس بكل تلاوين الوجه واللغة تبرير الجريمة السياسية تلك.

ولكن، لأن الانحدار لا يقف عندما يصبح "خيارا"، خرج منصور عباس ليكسر كل الجدر السياسية، فخلال مقابلة مصورة (صوت وصورة)، دافع بكل "ثقة" عن مفهوم "يهودية دولة إسرائيل" لـ "الشعب اليهودي"، مفاهيم تاريخيا هي منتج فكري – سياسي للحركة الصهيونية، التي وضعت قانون لا زال يمثل صداعا في النظام القائم، رفضته كل المكونات العربية الفلسطينية داخل 48، ما يعرف بـ "قانون القومية"، الذي يهوُد دولة الكيان ويلغي أي بعد قومي للشعب الفلسطيني، قانون اتسم بالعنصرية الصريحة، خاصة تجاهله حقوق قومية لما يمثل 25% من السكان في دولة الكيان، خدعة كبرى، تحاول الحركة الصهيونية تمريرها لترسيخ أن إسرائيل هي دولة لليهود وليس لساكنيها.

ولأول مرة تجد ممثل تيار فلسطيني يعترف بوجود "شعب يهودي"، في نقلة فكرية تتطابق كليا مع الفكر الصهيوني، لترسيخ بعد قومي على المسألة الدينية، فموضوعيا الحديث عن "شعب يهودي"، ليكمل الركن الثاني من أركان استبدال الهوية من البعد القومي الى الديني، تمهيدا لبناء "دولة اليهود" على حساب دولة فلسطين، وتعزيزا للرواية التوراتية في القدس، حيث يشرعن عباس وقائمته مخطط بناء "الهيكل" على حساب المسجد الأقصى.

ممارسات منصور عباس وقائمته "التهويدية" باتت تمثل رأس حربة لتمرير الفكر الصهيوني بلسان "إسلاموي" ما يتطلب وقفة فلسطينية عامة وشاملة لإعلان "البراءة" من تلك القائمة ورئيسها منصور عباس.

على الرسمية الفلسطينية وحركة حماس موقف صريح – واضح دون لغة ملتبسة تعلن أن "القائمة التهويدية الموحدة" خطر وطني، لا تتمايز عن بينيت ولابيد...غير ذلك يصبح الصمت موافقة على الجرم والجريمة.

ملاحظة: مر يوم "التضامن العالمي" مع الشعب الفلسطيني مرورا هادئا جدا...بل ان حركة البيانات "التقليدية" كانت أقل كثيرا عن سنوات سابقة...معقول الناس زهقت من هيك مناسبة، أو مش حاسة أن ممثلي الشعب معنيين أصلا بهيك قضية...يا ساتر!

تنويه خاص: ما دام الرئيس عباس في قطر وقيادة حماس مقرها قطر ليش ما يعملوا "قعدة عرب" برعاية أمير قطر مش للتصالح لأنه القرار أكبر منهم..لكن عشان يبطلوا يخونوا بعض..الصراحة الناس قرفت!

قرار بريطانيا ضد "حماس"..."كش قرار" قريبا!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، أعلنت وزيرة الداخلية في بريطانيا بريتي باتيل يوم 19 نوفمبر 2021، اعتبار حركة حماس تنظيما "إرهابيا"، وسيلاحق كل من يثبت "تورطه" بدعمها وتأييدها بالسجن الطويل.

القرار المفاجئ، لم تبرره بريطانيا صاحبة الباع الطويل في تدليس الحقيقة السياسية، وصناعة الفتن بحرفية عالية، و"أم الفتن" الطائفية بدهاء بات نموذجا ومثلا، فكان ربطه بمعاداة السامية جزء من "غباء مستهجن"، فالفلسطيني بذاته هو "سامي" العرق والانتماء، فكانت سقطة كشفت "جهالة" حكومة لدولة كان يقال عنها يوما "إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس"، لكنها باتت على ما يبدو بلد يغيب عنها "الوعي العام".

من حق الوزيرة أن تسير خلف من تحب تبريرا لقرار يحكم لا منطق به، ولكن ما كان لها سقوط سريع في حفرة اللاسامية، بل لا يمكن وصف حماس رغم تسميتها الطائفية، بأنها حركة عنصرية، معادية لليهود بصفتها المعلنة، كون الدين الإسلامي لا ينفي الأديان السماوية، واليهود جزء من سكان المنطقة ومن فلسطين التاريخية، قبل وعد الاستعماري بلفور.

ولو كان يراد التدقيق في تعريف معاداة السامية، فسنجد أن بريطانيا هي من أكثر من زرع تلك الفتنة ونشرها، من خلال استعمارها الطويل لبلدان عربية، وقدمت وعدا معاديا للسامية بكل تفاصيله اسمه "وعد بلفور"، ولذا فالأصل ربما أن يعاد ترميم وعي الوزيرة وحكومتها في تعريف "معاداة السامية"، وتضعها في "معاداة الصهيونية"، وتلك حقيقة يفتخر بها كل فلسطيني وطني، ومعهم غالبة

مطلقة من دول العالم، عدا أقلية ظلامية تعيش في نفق الغباء العام لمنطق التاريخ.

قرار حكومة جونسون، يثير كثيرا من علامات الاستفهام، ليس بحكم السذاجة التي استخدمت للإعلان، بل فيما يتعلق بعلاقة بريطانيا بجماعة الإخوان المسلمين، حيث لا تزال لندن "مربض خيلهم" الإعلامي – السياسي، ونشاطات مالية بلا حدود، جماعة تتمتع بامتيازات لا تتمتع بها غيرها، وحماس "السياسية" هي جزء أصيل من تلك الجماعة، من الشعار الى لون رايتها، وتسميتها مشتقة من ذات إسم الجماعة، فهل حقا يمكن اعتبار الجماعة الإخوانية مثلا حركة "معادية للسامية" يجب حظرها على سبيل المثال.

سؤال للتدليل أن قرار باتيل لا علاقة له من قريب أو بعيد بما أعلن "سببا" للحظر العام، وملاحقة كل من يؤيدها، علما بأن كل إخواني أينما كان، ومنهم المقيمين في بريطانيا مؤيد علني وداعم صريح لحماس، ماليا، إعلاميا وسياسيا وكل ما يمكن اعتباره شكلا للدعم، فهل حقا يمكن تطبيق ذلك "القانون" على أنصار الجماعة في بريطانيا ومؤسساتها السياسية – الإعلامية والخيرية...؟!

بقراءة سريعة، يبدو أن القرار رد فعل متسرع دون قراءة سياسية شاملة، جاء ضمن "حسابات حزبية ضيقة الأفق"، لا يتوافق مع مصلحة بريطانيا الدولة، خاصة وان مصالحها في فلسطين لا تتطلب منها التقوقع الذاتي بعيدا عن التفاعل مع مكونات المشهد الفلسطيني، و حركة حماس أحد مكوناته الرئيسية، عدا عن سيطرتها المباشرة على حكم قطاع غزة، ما يعني خروج أي حضور سياسي بريطاني في القطاع.

ربما تتضرر حماس نسبيا من القرار، وربما يتضرر الفلسطيني نسبيا من القرار ولكن الضرر الحقيقي سيكون لحكومة تتصرف برعونة لا تليق بدولة "عريقة" في التاريخ المعاصر، وإن فقدت كثيرا من بريقها بأيدي حكامها.

قرار بريطانيا، ليس سوى رصاصة قصيرة المدى لن تنهك الحركة السياسية الفلسطينية، ولن تتمكن من تغيير مسارها، ولن تخدم بالمقابل حكومة إرهاب سياسي هي المصابة بمرض عزلة إنسانية تتنامى عالميا، بما فيها "بريطانيا العظمى"...وما مشهد طرد سفيرتهم ورفع علم فلسطين في ملعب اسكتلندني

سوى بعض من مظاهر، ربما هي من أدى إصابة باتيل بلوثة أفقدتها صواب معرفة أن الفلسطيني لا يمكنه أن يكون لا سامي...

قرار بريطانيا ضد حماس، قريبا سيقال له "كش قرار"!

ملاحظة: لم يكن لائقا أبدا أن تصمت الرسمية الفلسطينية، منظمة وسلطة وحركة فتح، إعلاما وسياسة على موقف حكومة بريطانيا بحظر حماس...هيك سلوك "أطفال سياسة" مش ممثلين لشعب...حماس جزء من النظام شو ما كان لونها!

تنويه خاص: تخيلوا احتفاء "العالم" بأن تصبح هآريس رئيسا لأمريكا مدة كم دقيقة لأول مرة في تاريخ الولايات التي تفتخر بأنها "أم الحريات" مع تمثال جعلته رمزا لها...دققوا ليش ولا مرة صارت المرأة الأمريكية رئيسا..التخلف أعمق من الكلام!

"قنبلة" الرئيس عباس الوحيدة - الأخيرة لكسر الانقسام!

كتب حسن عصفور/ بعد انتهاء آخر جولات "الحوار" الفصائلي في القاهرة فبراير 2021، بعدم تحقيق شيئا مما تم الاتفاق عليه، يصبح كل ما يمكن الحديث عنه من "اتفاقات" لاحقة وحوارات متكررة بلا قيمة، وبالتأكيد بلا جدوى سياسية، وهي ليست سوى مضيعة للوقت الوطني، وتكلفة مالية لو رصدت لصالح دعم أهل القدس لكانت أجدى وأنفع.

منذ 2005، وحتى 2021، لم تبق مسألة لبناء نظام سياسي متفق عليه، أو وحدة لمنظمة التحرير لم يتم تناولها، جملة وتفصيلا، تنقلت بين أماكن مختلفة داخل بقايا الوطن، وخارجه، وسجلت "أفلام وثائقية" لتلك اللقاءات، يمكن استرجاع مشاهدتها، ليتكشف كل الباحثين عن مشاريع وحدة وتوحد، لكسر "الانقسامية"، التي باتت مرضا سرطانيا علاجه لن يكون بالمسكنات المستخدمة، بل ربما تحتاج عملية من طراز جديد، بلا ضرورتها.

ومبدئيا، يجب أن تنتهي كليا حركة التفكير بأي جولات حوارية خارج أرض فلسطين، أو بالأدق خارج أرض دولة فلسطين، وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، كي تصبح مرتبطة بنبض الفلسطيني الذي يعيش خارج حدود الحد الإنساني المسموح به، خاصة أهل قطاع غزة، رغم كل ضجيج ومهرجانات "تحريره" الكاذب من المحتلين، الرواية السائدة عند البعض منذ 2005، وكأنها تزيل عبئ المسؤولية عن دولة الكيان.

ولو كان الأمر يحمل مصداقية فيما أعلن بالتوجه لعقد دورة جديدة للمجلس المركزي لمنظمة التحرير، يجب أن تبدأ من الآن فتح باب "ورشة وطنية عامة – شاملة" كي تنتهي الدورة نهاية لا تكرس المشروع الإسرائيلي، بتعزيز "الانفصالية – السياسية – الكيانية"، ورفع منسوب المشروع المستحدث، والذي يبدو أن البعض بدأ التحضير له من تحت "الماء السياسي"، ورشة تعيد الاعتبار للروح الشعبية بأن الممثل الشرعي – الوحيد لم يصل بعد الى "سن اليأس الوطني"، ما يفتح الباب لآخرين التفكير بغيره أو بديله او موازيا فاعلا له.

الاستعداد لدورة المجلس المركزي القادم، تتوافق مع قيمته التاريخية والتي ستحدد ملامح المستقبل، إما مشروع النهوض العام، ووضع قواعد الاشتباك المستحدث لاستكمال المشروع الوطني والانطلاق في عملية "فكفكة الارتباط" العميق مع دولة الاحتلال بكل مظاهره، ضمن رؤية الذهاب لإعلان دولة فلسطين، الحق المعلق بلا سبب سياسي، ولا يحتاج سوى كسر "طاسة الرعب" التي تهيمن على عقلية الحاكمية الرسمية الفلسطينية، أو يكون عقده تكريسا لمشروع النقيض التدميري.

ولكيلا يرى البعض أن عقد المجلس ممكنا في الضفة دون قطاع غزة، وما سيكون من قرارات ناتجة تصبح هي القاعدة السياسية الجديدة، فذلك ليس سوى انتاج آخر للانقسامية وخدمة مجانية لحكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب، مع التأكيد برمزية المنظمة تمثيلا وطنيا، لكن الواقع الراهن لا يمكنه تجاهل حقيقة ساطعة، ان الشرعية السياسية لم تعد مكتملة، ما يفرض كيفية استكمالها بعيدا عن "الثرثرات الخاصة"، وشعار "نستطيع" دونهم الإقلاع.

ودون الرأي الخاص بمواقف حماس وسلوكها الانفصالي، فما يجب القيام به لكسر ذلك لن يستقيم أبدا، وفق الممارسات السابقة، او بالطرق الساذجة عبر ممرات هذا الفندق أو ذاك، فلو كان الرئيس محمود عباس حريصا حقا على حماية الأمانة السياسية التي ورثها وأقسم يوم تنصيبه رئيسا، بعد اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، على حمايتها وصيانها، عليه دون غيره أن يكسر كل الصناديق السوداء والانطلاق نحو الجديد الوطني.

وبعد أن تم استنفاذ كل الأشكال لإنهاء الانقسام، ومحاولات بلا حصر انتهت جميعها الى فشل ساهم موضوعيا في تعزيز التهويدية على حساب الفلسطنة، ما يفرض عليه دون غيره، الخروج من نمطية تفكير "العلب الجاهزة"، ويحمل عصاه الوطنية ويذهب الى قطاع غزة عبر بوابة رفح، معيدا مشهد دخول المؤسس الشهيد ياسر عرفات في الأول من يوليو 1994، قرار وحده وليس غيره سيضع نهاية عملية للانقسام – التقاسم، خطوة – قرار ستعيد الاعتبار للوطنية روحا وموقفا، ولا يحتاج الرئيس عباس لأي ترتيبات أمنية مسبقة، فما عليه سوى الإعلان وسيرى أهل قطاع غزة بكاملهم عدا "فئة ضآلة" تخرج لتحمل سيارته كما حملت سيارة الزعيم أبو عمار.

أيام وذكرى استشهاد "أبو الوطنية المعاصرة" ياسر عرفات في 11 نوفمبر، مناسبة قد تكون هي الأهم لقيام الرئيس عباس بفعل تغييري، لو أراد حقا صياغة مشروع الحماية الوطنية..قرار هو ولا غيره سيضع نهاية للنكبة التي تم صناعتها بتوافق أطراف عدة..ودونها كل ما سيكون خطوات تنفيذية بلغة عربية لـ "عبرنة الضفة والقدس" وصناعة محميات سياسية" تحت مظلتها مع إعلان قيام "كينونة غزة الحديثة".

الخيار الأخير مفتاحه بيد الرئيس محمود عباس من أجل "الدخول الكبير" لصناعة "الجديد الوطني"...أو البقاء في شرنقة "السكون الطويل" لاستمرار "التدمير الوطني"...ولا منطقة وسطى بينهما!

ملاحظة: حماقة دولة الكيان ضد المنظمات الأهلية الست قدمت "خدمة سياسية" للفلسطيني عالميا فاقت حدود من اعتقد أن قراره سيمر كما مر غيرها...بصراحة

مرات "الغباء والغرور" مفيد...المهم نواصل حصد النقاط مش نعمل زي حرث الجمال حرث وتخريب في آن!

تنويه خاص: بصراحة كان شيئا مستفزا جدا أن تحاول حماس فرض "فرحة رسمية وشعبية" على قرارات حكومتها الغزية عن الأسعار...طيب يا ريتكم تشرحوا بجد للناس حقيقة الضرائب المفروضة بقوة السلاح على أهل القطاع...اللي صار دليل فقر سياسي مش "نصر سياسي" لا أكثر!

لماذا تغيب "تنفيذية المنظمة" عن نشاطات الرئيس عباس؟!

كتب حسن عصفور/ قبل عام في 10 نوفمبر 2020 غادر د.صائب عريقات الى عالم آخر، بكل ما حمل من ملفات وألقاب، ومنذ ذلك الزمن بدأ واضحا، غياب أي حضور حقيقي لتنفيذية منظمة التحرير، عن نشاطات الرئيس محمود عباس السياسية، داخليا وخارجيا، وربما لم يعد هناك قدرة على مشاهدة أي من اعضائها حاضرا معه.

السؤال، مرتبط بطريقة تعامل الرئيس عباس مع الإطار المفترض أنه قيادة العمل الوطني العام، ولا تترك مناسبة دون الحديث عن كون المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وشرطية ذلك تحدد مدى الاقتراب من "الوطنية" أو ابتعادها، ولذا كان السؤال، لماذا ذلك التجاهل والإهمال.

هل هو "سهو سياسي" كان يجب أن يتم "وشوشة" الرئيس عليه، لما له من آثار قد تبدو سلبية لعدم تعامله الجاد مع الخلية القيادية الأولى، والتي لم تكن تغيب أبدا عن الفعل والتأثير خلال عهد الرئيس الخالد المؤسس ياسر عرفات، بل ربما ندر غياب أي عضو منها عن سفرياته الخارجية، الى جانب الداخلية، اهتمام كان من الإيمان بقيمتها السياسية والتمثيلية.

في زمن الرئيس عباس، غاب الاهتمام بها، وخاصة بعد رحيل صائب عريقات، ولم تعد تعرف أشكال وأسماء تلك الهيئة سوى من يرتبط عمله بوزارة في

السلطة، او بنشاط لفصيل، وأعتقد أن غالبية الشعب الفلسطيني، لا تعرف من هي "التنفيذية"، بل وما هي دوائرها، أسماءا ومهام.

كيف يمكن اعتبار "تنفيذية منظمة التحرير" خلية القيادة الأولى للشعب، وهي وليس غيرها من يملك مفتاح التقرير، في حين أنها ليست حاضرة لا لقاءا ولا فعالية ولا ضمن حركة الرئيس عباس السياسية، وكأنها باتت هيئة أرشيفية يتم اللجوء اليها لـ "المناكفة السياسية" مع حركتي حماس والجهاد، في لحظة نقاش ما.

المسألة، ليست تذكيرا بهيئة ارتضى الأعضاء فيها بأنهم لاعبي احتياط لفريق الرئيس الأساسي من غيرها، بل دفاعا عن إطار هو العنوان الذي لا يجب أن يغيب، أي كانت الذرائعية التي يختبئ خلفها بعض أصحاب مصالح تغييبها، كون ذلك خدمة مباشرة للعدو القومي الذي يعمل جاهدا لشطبها، بصفتها الممثل الشرعي – الوحيد لكل الفلسطينيين، فيما يعمل على استمرارية سلطة محاصرة المهام والوظيفة والتمثيل.

عمليا، منذ انتخابها 2018، لم تجتمع "تنفيذية المنظمة" بشكل دوري منتظم بحضور الرئيس عباس، بل لو حدث لها لقاءات معه فهي محدودة جدا ويمكن حصرها، فيما تم اختراع "بدعة" اللقاء بمن حضر وبلا مشاركة الرئيس، ثم خلال عام لم يعد ذلك "الاختراع" قائما، وغاب من المشهد.

تنفيذية المنظمة منذ عام، بلا أمين سر رغم أهمية المنصب ودوره في العمل، فيما لم يتم انتخاب رئيس للصندوق القومي، لأول مرة منذ تأسيس المنظمة 1964، والذي كان ينتخب بشكل مستقل وليس ضمن أعضاء التنفيذية، لحماية استقلالية قراره المالي، ليتم تكليف موظف للقيام بذلك الدور كي يصبح القرار المالي ضمن "مكتب الرئيس عباس" شخصيا.

الحديث عن هذه القضية، يستبق ما يقال أنه سيكون، بعقد مجلس مركزي المنظمة مطلع العام القادم، رغم انه متأخر جدا، وكان يجب أن يكون طارئا لتصليح كل الأعطاب التي أصابت المؤسسة سياسيا وتنظيميا، ويمهد لوضع خريطة طريق لمستقبل فلسطيني يكسر الانقسام ويحدد الهدف الوطن العام لفك الارتباط مع سلطات الاحتلال.

لا يمكن التعامل بجدية عن حديث لترميم البيت الفلسطيني وخليته القيادية مصابة بعطب مسرطن.. بعيدا عن "النوايا" الكامنة..فليس بالنوايا الطيبة أو عكسها تبنى البلدان!

ملاحظة: اللطم لا ينتهي من مسؤولي السلطة حول الوضع المالي لآنه يقدم لهم "دولارا واحدا" خلال سنة...المصيبة أنهم متوقعين من حكومة الأهبل بينيت حلها...طيب مرة بس اسألوا حالكم معقول ما في حل غير "الولولة" يمكن تزبط معكم على الطريقة "الأرخميدسية"!

تنويه خاص: من المفارقات الدونية..ان تقرأ كيف طلع "الإخوانجي" منصور عباس "يعاير" النذل" نتنياهو بأنه من أرسل المال لحماس مش هم...فعلا الانحدار السياسي لما يبدأ صعب يلتم..بس شو الجديد..الجين غلاب: البيع حسب المقابل!

لن يصبح "حي الشيخ جراح" يتيما...يا "نعساء وطنيا"!

كتب حسن عصفور/ في إبداع كفاحي جديد، قرر أهالي حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة إقامة فعالية ثقافية، كجزء من حركة المواجهة اليومية مع العدو الإسرائيلي، دولة وأجهزة ومنظمات إرهابية استيطانية، فعالية تعلن أن، "السكون ليس منهم"، ولن يمنحوا المحتلين راحة بال بأن قضيتهم لم تعد على رأس جدول الاهتمام الوطني العام، رسميا وفصائليا.

الحدث المقدسي الثقافي، مظهر من مظاهر المعركة المستمرة بين أهل حي الشيخ جراح، كما أحياء العاصمة الأبدية لفلسطين، دولة وتاريخا، سياسة ومقدسات، دون اكتراث لمن سيكون حاضرا معهم، بل دون حساب أرقاما للمشاركين، فالفعل الإبداعي لا يبحث أرقاما حسابية، وهو ما كان يوم السبت 27 نوفمبر 2021، عشية يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني في ذكرى قرار التقسيم الغائب عن التنفيذ رغم ظلمه التاريخي.

فعالية "شارع الشيخ جراح الثقافي"، هي رد حداثي على محاول التعتيم الإسرائيلي ولا مبالاة النظام السياسي الفلسطيني تجاه قضية حي وسكان يواجهون معركة التطهير العرقي، في تطبيق للعنصرية التي هي تتسم بها الحركة الصهيونية، وكأنهم يعلنون ما قاله الأجداد (ما حك جلدك غير ظفرك)، علهم يدقون جرس الإنذار المبكر لمن أصابهم "نعاس وطني" نحو الحي وكذا القدس بكاملها.

الذهاب لإعادة الاعتبار لدور الفن والثقافة في المعركة الوطنية، رسالة حضارية قبل أن تكون كفاحية من فلسطين الشعب – القضية بأن أسلحة المواجهة لن تصدأ، ولن تكون حصرا على مظهر، ولذا كانت الفعالية ردا وفعلا في آن.

لم ينتظر أهالي الحي افتتاحا "هوليوديا " لفعاليتهم، ولا إبهارا يوازي ما حدث من إبهار إعادة افتتاح "طريق الكباش" في الأقصر المصرية، ولكنهم بالتأكيد تمنوا حضور إعلام دولته المعتقلة ليكون جزءا من نقل فعالية الإبداع الكفاحي، يكون شريكا بحضوره تغطية لحدث يعيد الاعتبار لقيمة الفن سلاحا والثقافة فعلا ثوريا، ولكنه خذلهم، بل لم يتذكر أنه هناك فعل وحدث، في حين كان "شارع الثقافة الجراحي" حاضرا في وسائل إعلام أيقنت قدر "الحدث الإبداعي".

غاب الإعلام الرسمي الفلسطيني، ومعه غاب كل تمثيل للسلطة وفصيلها المركزي، فتح، لم يكن لهم مشاركة رمزية تأكيدا لبعض الاهتمام، ولم "يخذلوا التوقع" أنهم غير ذي صلة بمعركة المواجهة في الشيخ جراح، رغم ان في المدينة ذاتها من يحمل ألقابا باسمها، ولكن يبدو أنها ليس للاستخدام بل للزينة، على طريقة بعض "الاحتيال الشامي"، وما يعرف بـ "فواكه الزينة" خلال تناول وجبات طعام، تستأجرها دون أن تمسها، استعراضا لمن يتلصص عليك.

هل بات "الشيخ جراح" يتيما، وبات عليه أن يسير في درب المواجهة وحيدا، بالتأكيد لا ولن يكون، رغم فقدانهم أي ترابط مع المفترض أنه "الشرعية الرسمية"، والتي باتت مصابة بـ "عقدة خاصة" أنتجها الإبداع الجراحي المستحدث، دون أي يرهق موازنة السلطة، وبعيدا عن كل مظاهر البهرجة الفارغة، كتلك التي تحدث هنا وهناك دون أن تترك أثرا حقا.

الشيخ جراح، الحي الذي أصبح أيقونة للنضال ضد المحتل والتطهير العرقي والعنصرية، لن يكسره غياب أو تجاهل ممن فقد كثيرا من المسمى الذي يحمل...

حي الشيخ جراح، فعل بلا ضجيج بدأ وسيستمر الى أن ينتصر...وعندها سيكون لهم شرف فقده غيرهم...!

ملاحظة: الفيروس الكوروني الجديد "أوميكرون" كان أجدى تسميته بـ "الانقسام"...تيمنا بما يعيشه أهل فلسطين من جرثومة هي الأخطر على قضيتهم..ربما بات حظر مسبيبها وناقليها ضرورة وطنية وعالمية تجنبا لشرها وحماية من سمومها!

تنويه خاص: فزعة "منسق شؤون دولة الاحتلال" للدفاع عن تولي حماس تسجيل العمال الراغبين في العمل داخل الكيان كانت ملفتة خالص...يمكن هاي أول مرة وشكلها مش آخر مرة...وياما في جرابك يا "منسق"!

مشهد مكثف لحالنا: هرتسوغ في الخليل..عباس في الدوحة!

كتب حسن عصفور/ منذ أيام ورئيس دولة الكيان الإسرائيلي، يعلن أنه سيقوم بالذهاب الى الخليل وتحديدا الحرم الإبراهيمي، لإضاءة "شمعدان" احتفالا بعيد يهودي، في سابقة هي الأولى لشخصية تحتل هذا المنصب، حيث لم يقم من سبقوه بتلك الزيارة الاستفزازية جدا، ليس للمشاعر الدينية الإسلامية، بل للثابت الوطني الفلسطيني.

يوم 28 نوفمبر 2021، نفذ اسحق هرتسوغ وعده بتلك الغزوة العدوانية، هرتسوغ كان يوما رئيسا لحزب العمل الموقع رسميا من خلال رئيسه اسحق رابين عام 1993، عندما رئيسا للحكومة الإسرائيلية قبل أن يتم اغتياله بأيد إرهابية يهودية، شجعها جزء هام من التحالف الحاكم الآن في الكيان، وغالبية أعضاء الكنيست، ذلك الاتفاق الذي اعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة أرض فلسطينية، وبالتأكيد الحرم الإبراهيمي كما الخليل جزء من تلك الأرض.

ذهب هرتسوغ وأنهى الغزوة، وكأنه ذهب لزيارة مدينة داخل دولة الاحتلال، لم يجد ما كان يجب أن يكون ليصبح درسا سياسيا وكفاحيا، له ولكل متطاول على "الذات الفلسطينية المقدسة ـ أرضا ومقدسات وقضية"، لم يجد، حيث تحدى كل الثابت الوطني، ما وجده الإرهابي الراحل رئيس حكومة الكيان أرئيل شارون يوم 28 سبتمبر 2000 عندما حاول اقتحام المسجد الأقصى، لإطلاق شرارة عملية عسكرية واسعة ضد السلطة الوطنية، وجد آلاف من الفلسطينيين متحدين متحدين، منعوه من تدنيس المسجد الأقصى..وسقط عشرات الشهداء لتنطلق بعدها أطول وأوسع حرب مواجهة مع دولة الاحتلال من 2000 – 2004، لم يكن "عنفا" كما يصفه "التائهين" بل فعل ثوري نادر.

لم يكن مطلوبا إعادة المشهد المقدسي، الذي حفر في التاريخ رد فعل شعب رفض مخطط تهويد مبكر، وقاد رئيسه المؤسس المعركة الكبرى فسقط شهيدا هاتفا بالشعار الذي سيبقى دوما ناطقا، "عالقدس رايحيين شهداء بالملايين"...ولكن كان بالإمكان، بالتأكيد أفضل كثيرا مما كان حضورا شعبيا يكون ردا مباشرا برفض وتحدي لتلك الزيارة التهويدية، بدل أن تمر مرورا هادئا، وكأنه في زيارة "محلية"، رغم كل البيانات التي سبقت وصول هرتسوغ، مهددة ومتوعدة، ولكنها بيانات أكدت المؤكد، أن لا حضور رسمي ولا فصائلي، وأصبحت دولة الاحتلال تدرك أنها لا تواجه خطرا جديا لاستمرار مخططها في الاستيطان والتهويد.

تخيلوا، لو أن عدد من الوزراء والشخصيات العامة، وما يسمون بـ "قيادة القوى الوطنية والإسلامية"، ومحافظ الخليل والأجهزة الأمنية مع مئات من أبناء الخليل كانوا في المكان، كيف سيكون المشهد، وكيف سيتم التعامل مع تلك "الغزوة الهرتسوغية"، وما هي الصورة التي ستبقى في الذاكرة، رفض وتحدي أم ضوء شمعدان بهدوء خاص.

لم يكن مفاجأة ابدا غياب أي من أصحاب الألقاب التي تبدأ أول السطر وتنتهي بسطر ثان، أو تلك الأصوات المبعبعة جدا، لأنها لم تشارك يوما ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية 1993 في مواجهة حقيقية مع الكيان وأدواته، بل كانت دوما في خندق آخر، ولكن المفاجأة الأكبر أن يقرر الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ورئيس السلطة والقائد العام –

الأعلى للقوات المسلحة و"قوات الثورة"، وطبعا رئيس حركة فتح والقيادة الفلسطينية، وكل لقب عام، تلبية دعوة أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني، للمشاركة في افتتاحية كأس العرب لكرة القدم.

مفارقة تكثف تماما المشهد الوطني العام..رئيسهم الاحتلالي يغزو الخليل وحرمها الإبراهيمي فأضاء "شمعدان التهويد"..ورئيسنا يسافر لمشاهدة اطلاق هتاف لمباراة كرة القدم في الدوحة...مشهد يفسر الذي لا لم يعد يحتاج تفسيرا...سلاما للقائل "يريدونني طريدا أو أسيرا وأنا اقول لهم شهيدا شهيدا شهيد"!

ملاحظة: مفارقة لن تغييب عن أهل فلسطين صورة "الحرب النارية بين عائلات في الخليل" أيام قبل "الغزوة الهرتسوغية"، لكنها اختفت كليا مع وصوله...معقول سلاح الناس في اتجاه معاكس صار...آه صحيح هو ليش أسلحة أمن السلطة وين اتجهاها...يا لطيف!

تنويه خاص: 29 نوفمبر، بات يوما للتضامن مع الشعب الفلسطيني..تاريخ مرتبط بقرار تقسيم فلسطين 1947..طيب عهيك صار بدها يوم "تضامن" بمناسبة تقاسم "بقايا فلسطين" 2007 بين طرفي "النكبة الأوميكرونية" المعاصرة!

منصور عباس وطعنة وطنية جديدة... تهويد البراق!

كتب حسن عصفور/ عشية الذكرى 17 لاغتيال المؤسس الخالد ياسر عرفات "أبو الوطنية الفلسطينية المعاصرة"، أعلن الإسلاموي منصور عباس رئيس قائمة عربية في الكنيست الإسرائيلي عن موافقته الرسمية على "تهويد حائط البراق"، باعتباره الحائط الغربي لجبل الهيكل مكانا لصلاة اليهود، فيما ساحة البراق مكانا لصلاة المسلمين.

عباس، اعتبر تلك "مساومة مقبولة" في الوقت الراهن، وكأنه لا زال يخفي مزيدا من تقديم "الهدايا التهويدية" لمن أصبح جزءا منهم سياسيا عبر خيار الشراكة الحكومية ضمن تحالف صهيوني.

اعلان منصور عباس بتهويد البراق يأتي ضمن مسلسل الخطوات التي تقدمها قائمته الإسلاموية، بعدما وافق على موازنة جيش الاحتلال التي تتضمن دعم الاستيطان والتطهير العرقي والعنصرية وكل جرائم الحرب التي تقوم به أجهزة دولة الكيان ضد الشعب الفلسطيني، والهروب من أي حل سياسي للصراع لصالح "ديمومة" الاحتلال.

الإعلان العباسي الجديد، جاء بعد أيام من كشف محاولات إرهابية لحرق قبة الصخرة في المسجد الأقصى، ما يحفز كل المتطرفين اليهود لاستغلال ذلك الكلام في حقهم بحائط البراق، كمكان ديني مقدس لهم، لعمل كل ما يمكنه من أجل ترسيخه.

الخطر الذي سيكون بعد تصريح الإسلاموي، هو قيام حكومة الإرهاب السياسي في تل أبيب العمل لوضع قواعد جديدة لتنفيذ قرار محكمة بالسماح لليهود الصلاة في ساحة المسجد الأقصى، وتعيد صياغة الوضع القائم نحو المشروع الذي يهدف لتقسيم المسجد الأقصى بين المسلمين، "التقسيم الزّماني والتقسيم المكاني".

المسألة ليست عبارة وانتهى الأمر، بل موقف سيعيد فتح كل الشهوات التهويدية بغطاء "إسلاموي"، بعد أن فشلوا في إيجاد من يغطي لهم مشروعهم القديم، والذي بدأ يتجدد بقوة مع تحالف (بينيت – لابيد – عباس)، وكأن الأمر يذهب لتعزيز سلطتهم على حساب حقوق الفلسطينيين أرضا ومقدسات.

خطورة تصريح منصور عباس، ان قوى الإرهاب اليهودي ستعتبر ان لها الحق بتنفيذ "ما يرونه" بكل السبل وصولا الى تقسيم المسجد الأقصى بينهم وبين المسلمين، توقيتا ومكانا، واستكمال المخطط التهويدي الذي بدأ بتسريع خطوات تنفيذه سفير أمريكا السابق ديفيد فريدمان، الذي قاد عمليات حفر النفق تحت الأقصى.

خطوة عباس الجديدة هي أحد أخطر مظاهر الطعن الوطني والديني للشعب الفلسطيني، وتعتبر إهانة سياسية للملك عبد الله والأردن حيث جاء تصريح الردة الوطنية بعد زيارته الى عمان، ما يبدو وكأنه حصل على "غطاء أردني" لذلك الكلام.

ربما سقط أحد قيادات فتح يوما ما (الرجوب) بالحديث عبر قناة عبرية عن ذلك التوجه الذي أعلنه عباس، حول "الحق اليهودي" في حائط البراق، وربما انزلق الرئيس عباس في بعض الكلام الذي قد يترجم الى مثل ذلك، لكن فتح والسلطة أعلنتا دوما رفضهما المطلق لتهويد البراق، ساحة وحائطا، ورفضت بشكل كامل مشروع "التقسيم المكاني والزماني" الخاص بالمسجد الأقصى.

تصريح عباس التهويدي تجسيد لخيانة الموقف الوطني – الديني، ومن المفارقات اطلاقه عشية الذكرى الـ 17 لاغتيال المؤسس ياسر عرفات، والذي خاض أطول مواجهة مع العدو القومي بعد قمة كمب ديفيد 2000 لرفضه فكرة تهويد القدس والبراق والمسجد الأقصى، رغم المساومة التي قدمها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ولكنها ناقصة السيادة على ما تحت البراق.

الى السلطة الفلسطينية وكل فصائل العمل الوطني و"المقدسيين" حاملي لواء حماية قدسهم ومقدساتهم أن يواجهوا تصريحات "المرتد" منصور عباس...فجس النبض لاستكمال مخطط تغيير طابع الحرم القدسي تبدأ من هنا...!

ملاحظة: نصيحة الى الرئيس محمود عباس، ان يكف عن استخدام تعبير رفضه اللجوء الى "العنف" في مواجهة دولة العدو وكأنه تهمة...المقاومة بكل أشكالها عنف ثوري مشروع لكل من هو تحت الاحتلال...الاستثناء منها عمليات ما كان دافعها الغضب المكثف...!

تنويه خاص: الغضب الأمريكي السريع على زيارة بن زايد لسوريا يكشف ارتعاشا من اغلاق ملف دام 10 سنوات ضد الشقيقة...واشنطن ترحب بتطبيع مع إسرائيل لكنها ترفض زيارة الى بلد عربي..انه "العهر السياسي المطلق"!

نصيحة الى قيادة حماس..حاذروا المس بتاريخ الثورة والمنظمة!

كتب حسن عصفور/ تقوم حركة حماس بمحاولات متلاحقة، وبأشكال متعددة، للمس بتاريخ الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتعمل بكل سبل متاحة على تشويه متعمد لتقديم روايتها الخاصة حول مسار الأحداث، رغم انها لم تظهر

كجزء من الثورة التي انطلقت يناير 1965، وأصبحت الحاضر الوطني والممثل الشرعي الوحيد، وقدمت عشرات آلاف من الشهداء، والجرحى والأسرى، وقادت معارك خلدها التاريخ وربما هي أكثر من قدم قادتها شهداء، قبل أن تعلن حركة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين وداخل إسرائيل عن "شراكة غريبة" بإطلاق حركة حماس عام 1988.

ولأن التاريخ، ليس صفحة بيضاء، وليس خافيا مسببات الانطلاقة الإخوانية الجديدة، زمانا ومكانا، فالأفضل أن تقلع حركة حماس كليا عن لعبتها القديمة – الجديدة، في تشويه تاريخ الثورة والمنظمة لغاية لم تعد سرية ابدا، وليس خافية بأهدافها ومراميها عن أحد، خاصة أنها لا تترك فرصة تمر دون ان تدس "سمومها السياسية" للمس من ذلك التاريخ الثوري، الذي صنع مجدا لفلسطين والقضية الوطنية، ومسبقا لولا ذلك لما تغير موقف الجماعة الإخوانية من مسار الصراع مع العدو القومي، واستمرت في علاقاتها مع الواقع لما قبل 1987، وهي محطات معلومة جدا لكل فلسطيني.

أن تستغل حركة حماس واقع السلطة الفلسطينية الراهن، وانقسام حركة فتح، وتساهلهم لأسباب غير مفهومة في الصمت على محاولات التشويه المتلاحقة التي تقوم بها حركة حماس، فذلك لن يمنح "روايتها" مصداقية سياسية، أي كانت لغتها، ولو واصلت ذلك السلوك "التشويهي" وفتح صفحة "صراع" على التاريخ، مسبقا لن تخرج منه أبدا رابحة، بل ربما تصاب بكثير من سواد ثوبها.

لعبة تشويه التاريخ، هي خدمة للعدو القومي، ولا نعرف أهي مجانية بسوء تقدير سياسي، منطلقه "ذاتية إخوانية عصبوية"، ام سوء نية منطلقه استمرار لعبة خلق البديل، لنجد "منصور عباس" بديلا لـ "محمود عباس"، بكل ما يكمن خلف ذلك التشبيه السياسي.

كل متابع لإعلام حماس الإخوانية، يجد أن عامود روايتها يقوم على حذف رواية وطن لاستبدالها برواية فصيل، وكأن الذاكرة الفلسطينية حدث لها مسح كامل، ولم يبق منها سوى ما تختلقه الرواية الحمساوية.

وآخر ما أنتجته ماكينة حماس الإعلامية التزويرية، موقفها من "وثيقة الاستقلال" التي أعلنها الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات عام 1988، أي بعد أشهر من

"انطلاقة حماس الإخوانية"، وثيقة وضعت رؤية سياسية لمواجهة التطورات المحلية والإقليمية والدولية، برافعة الانتفاضة الوطنية الكبرى، والتي قادتها "قيادة موحدة"، رفضت حماس أن تكون جزءا منها، لاعتبارات "خلق البديل"، والذي توافق زمنيا مع رؤية أمريكية صاغها معهد واشنطن 1987 لتشجيع وجود "موازي سياسي تمثيلي" لمنظمة التحرير.

أن تفتح حماس ماكينتها الإعلامية لحرب سياسية تشويهية ضد "وثيقة الاستقلال"، هو تكملة لذات المناورة الإحلالية، عندما لا تترك فرصة لتدين اتفاقات أوسلو ومنتجاته، وتتجاهل أنها زحفت على ركبيتها لتشارك في انتخابات "سلطة أوسلو" 2005، رغم انها انتخابات غير شرعية وجاءت بطلب أمريكي – إسرائيلي لتطويق مفاعيل المواجهة الكبرى من 2000 حتى 2004 والتي قادها الشهيد الخالد ياسر عرفات ولم يغادر موقعه هروبا، بل قاد أطول معركة في تاريخ الصراع حتى نال ما أراد شهادة دفاعا عن قضية ووطن.

حماس التي شاركت بطلب أمريكي – إسرائيلي وفقا لما كشفه أمير قطر تميم ورئيس الحكومة القطرية حمد بن جاسم أكثر من مرة أنهم طلبوا من قطر اقناع حماس بالمشاركة، ما يفضح ان المسألة لم تكن "خيارا وطنيا"، ومع ذلك شاركت وفازت بدعم من فتح قبل غيرها، وشكلت "حكومة سلطة أوسلو" برئاسة إسماعيل هنية، حتى قادت انقلابا يمهد موضعيا الى تأسيس كيانية خاصة في قطاع غزة وفقا لخطة شارون المعلومة.

حماس التي تجاهر أنها ضد اتفاقات أوسلو، هي قبل فتح، من يبحث عن تجديد شرعية "سلطة أوسلو" تحت عباءة انتخابات جديدة، بدلا من الحديث عن فك الارتباك الكلي بتلك الاتفاقات والذهاب الى صدام وطني عام بإعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال.

حماس وعبر آخر رؤية قدمها إسماعيل هنية رئيس الحركة، تعيد تمسكها الكلي بسلطة أوسلو، وتبحث إعادة صياغة دورها ووظيفتها، وتهرب كليا من "أم المعارك السياسية" إعلان دولة تحت الاحتلال، وفك الارتباط الكلي مع سلطات العدو القومي.

حماس تتجاهل أنها صنعت حكومة خاصة لها، ولكن ضمن مقاس أقل كثيرا من منتج سلطة أوسلو، لأنها اختارت البعد الانفصالي، وليس الترابطي الذي كان قبل 2005.

كان الاعتقاد أن تكف قيادة حماس وماكينتها الإعلامية على القيام بلعبة تشويه الثورة اعتقادا أنها ستكون "البديل القادم"، ويبدو أنها لم تتعلم جيدا من دورس مؤامرة زجها في انتخابات 2005، وتذهب لتنفيذ مؤامرة "البديل الممكن" لما بعد مرحلة عباس، وهي تتجاهل كليا أن ذلك قاطرة مداها محطات محدودة ويسهل حصارها لاحقا، وتجربة "منصور عباس" لن تكون في فلسطين.

قبل فوات الآوان، وكي لا تنحرف مسار المعركة الكبرى، على قيادة حماس الكف عن تلك المناورة – المؤامرة لتشويه تاريخ الثورة والمنظمة، مع حقها الكامل بتوجيه نقد وطني، وليس لعبة أخرى، مقابل أن تحتمل كل سهام النقد عليها قبل أن يكون لها...

قطاع غزة تجربة كفيلة ان تكشف حقائق جمة بين الادعاء والواقع حكما وثرثرة...وليس كل قول منكم حميد...فكروا مرات ومرات قبل الاستمرار في مؤامرة تشويه تاريخ ثورة شعب يا قيادة حماس.

ملاحظة: مكذبة غريبة تمارسها دولة الكيان عندما تنشر عبر إعلامها، انها تطالب الدول المانحة دعم السلطة الفلسطينية ماليا...طيب بالأول سددوا ما عليكم ديون تقارب المليار دولار كافية بحل أزمات كبرى...الغريب صمت ممثلي السلطة على تلك المكذبة!

تنويه خاص: دولة الكيان لم تغلق ملف شابين اعتقلا في تركيا بحجة تصوير قصر أردوغان...حركة متصلة وارسال وفد..ماذا فعلت السلطة وسفارتها في تركيا للمعتقلين الفلسطينيين هناك..سؤال مش أكثر!

هل أصبحت السلطة الفلسطينية متفرجا سياسيا فيما يتعلق بقطاع غزة؟!

كتب حسن عصفور/ اختتم مؤتمر "المانحين" مؤتمره الخاص بالعاصمة النرويجية يوم 17 نوفمبر 2021، وبعيدا عما اتفقوا عليه فيما يخص دعم وكالة الأونروا، او بحث سبل توفير الأموال للسلطة الفلسطينية، فقد كان ملفتا وضع فقرة خاصة حول قطاع غزة في البيان الختامي، حيث (أوصى الدول المانحة بزيادة المساعدات للسلطة الفلسطينية ومواصلة الدعم الإنساني والتنموي في جميع أنحاء فلسطين، بما في ذلك برامج النقد مقابل العمل، ودعم حزمة الأمم المتحدة للتدخلات الحاسمة في غزة والتي تهدف إلى الحفاظ على الهدوء، وتمويل آلية إعادة إعمار غزة).
في ذات التوقيت، أعلن سلطان بن سعد المريخي وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري، عن "توقيع دولة قطر لاتفاقيات مع جمهورية مصر العربية الشقيقة، لتوريد الوقود ومواد البناء الأساسية لصالح قطاع غزة، مؤكدا أن هذه الجهود التعاونية المشتركة من شأنها أن تساهم في تحسين الظروف المعيشية"، ونوه لأهمية "تفاهمات التهدئة الحالية، وتسهيل حركة المسافرين عبر معبر رفح البري، والتواصل بين كافة الأطراف لتهدئة الأوضاع في المنطقة".

بالتأكيد، قد يكون ما ورد في بيان المانحين وبيان المريخي، مريحا الى أهل قطاع غزة من حيث الأمل الممكن لفك بعض من حصار ظالم قاتم مفروض منذ سنوات طويلة، ما بعد انقلاب حماس 2007، سواء تم الالتزام بما جاء في البيانيين أم جزء منها.

ولكن، مع تلك الإيجابية الإنسانية، وبتدقيق خاص، نجد أن هناك "ثغرة سياسية خطيرة"، تضمنها كلا البيانين، حيث تبين أن السلطة الفلسطينية، المفترض أنها ممثل الشعب في بقايا الوطن، والحكومة الرسمية المعترف بها، لم تكن طرفا حاضرا فيما حدث.

بيان المانحين وضع نصا خاصا حول قطاع غزة، في تمايز واضح، ما كان له أن يكون لو كان للسلطة الفلسطينية حضور مقنع في المؤتمر بأنها جهة التمثيل ذات الصلة، ليكون ما يتعلق بالدعم أو توفير الأموال سلة واحدة تقوم السلطة

ذاتها، وفق تفاهم خاص بإعادة توزيعها بشكل يتفق والحاجة الخاصة، وليس فصل بند مالي خاص بالقطاع، في إيحاء ذي "دلالة سياسية خطيرة".

وجاء بيان الوزير القطري، ليضيف بعدا تحذيريا مضافا، عندما أعلن في أوسلو، عن اتفاق مع الشقيقة مصر حول اتفاق توريد الوقود ومواد البناء الأساسية، دون أي إشارة الى السلطة الفلسطينية وحكومتها، في تلك الاتفاقية، بل ان الوزير القطري تجاهل بشكل مثير وجود رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني وفريقه بالكامل، ولم يقم بـ "مجاملة ما" ليعلن عن قيامه بـ "إعلامهم" أو "التنسيق" معهم في تلك الاتفاقية أو التفاهم.

الحدثان، قد لا يصيبان السلطة الفلسطينية وحكومتها بأي من حالات الارتعاش السياسي، وبالقطع لن تجرؤ على "التذمر العلني" على تجاهلها الواضح فيما يتعلق بالتعامل مع القطاع، وكأنه لم يعد جزءا من مناطق تأثيرها العام، وسواء غضبت صمتا، أو لم تدرك أن الحدث يمثل "خرقا صريحا" للحالة التمثيلية، فما كان خطوة لا يجب ان تمر وكأنها مسألة عادية.

تزامن بيان المانحين والبيان القطري لتمايز قطاع غزة عن الضفة والقدس، وإهمال كلي للحكومة الرسمية مؤشر ان هناك ملامح بدأت في التحضير لمستقبل سياسي يتعامل مع حالة كيانية خاصة، وبظروف خاصة في القطاع، دون ربطها بأي صلة مع الحكومة المركزية.

موضوعيا، ما كان يجب أن تسمح الحكومة الفلسطينية بتمرير تلك الفقرة في بيان مؤتمر المانحين بصيغة تبدو وكان قطاع غزة منطقة "حكم ذاتي" خاص، وليس جزء من "الحكم الفلسطيني"، فيما جاء الموقف القطري ليدير ظهره كليا لها، وكأنها خارج كل حساب سياسي فيما يتعلق بالقطاع، بل ذهب ليتحدث عن تفصيليات خاصة، كحركة المسافرين عبر معبر رفح، وتفاهمات التهدئة، والتي لم تتطرق لها كلمة رئيس الحكومة الفلسطينية.

ما حدث، لا يمكن التعامل معه باعتباره قضية "فنية" خاصة بعملية إعادة الإعمار بعيدا عن "المركز التمثيلي"، بل هي ملمح سياسي يعلن بلا تردد أن السلطة لم تعد ممثلا رسميا لبقايا الوطن في الضفة وقطاع غزة، بل هي جزء من التمثيل.

والسؤال، هل وافقت السلطة وحكومتها على ذلك "التمايز السياسي"، وقبلت بأن تصبح متفرجا أو "محللا" لما سيكون لاحقا من تعامل مع قطاع غزة، فيما لو أنها ترفض ذلك، وصمتها جاء عن سوء تقدير وربما المفاجأة، فهل لها أن تعيد الاعتبار برسم قواعد عمل خاصة في التعامل مع قطاع غزة، والكف عن البقاء في مقعد المتفرجين، من خلال وضع آلية ما لما حدده "المانحين" من دعم خاص للقطاع، فيما تعلن رسميا تحفظها على السلوك القطري في الإعلان عن اتفاق دون تنسيق معها، أو إعلامها العلني وليس السري.

إن لم تسارع السلطة وحكومتها لتحديد موقفها مما حدث، فهي موضوعيا تصبح "شريكا عمليا" في خطوات تعزيز الكيانية الغزية على طريق الانفصالية الخاصة...دوما يقال "جهنم السياسية مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة"، افتراضا أنهم غير ذلك!

ملاحظة: مسارعة الفصائل الفلسطينية بتمجيد العمل البطولي للطفل عمر أبو عصب متجاهلين جريمة إعدامه العلني، يمثل خدمة مجانية لهروب العدو القومي من جريمة المفترض أنها جريمة حرب..بطلوا صربعتكم الساذجة والمعروفة ليش!

تنويه خاص: تهديدات الرئيس محمود عباس المتواصلة بأنه لن يحتمل كذا وكذا تفقده الكثير..إما أن يكف عن الكلام ويترك هيك طخ حكي لغيره، أو ينفذ خطوة عملية واحدة عشان الناس بعدها تحسب حساب جدي لكلامه..غير هيك اسمه "نق" مش أكتر!

هل بدأت حركة تنسيق مدني مباشر بين حماس وإسرائيل؟!

كتب حسن عصفور/ فيما يمكن اعتباره "مفاجأة سياسية"، أعلنت حكومة حماس عبر وزارة عملها، عن فتح باب التسجيل للغزيين الراغبين في العمل داخل إسرائيل عبرها مباشرة، وليس من خلال وسيط، في خطوة هي الأولى منذ انقلاب يونيو 2007.

إعلان حكومة حماس عن فتح باب التسجيل من خلالها، يمثل تطورا خاصا في شكل العلاقة مع دولة الاحتلال وأداته الخاصة بالتنسيق حول حركة العمل بين قطاع غزة وحكومة بينيت، ما يفتح عديدا من الأسئلة السياسية حول العلاقة المتنامية بين الطرفين، رغم تبادل الحركة الاتهامية المتبادلة، وخطوة تعزيزية للحكم القائم في القطاع.

إعلان حماس سيطرتها وتحكمها في حركة تسجيل العمال، ولاحقا التجار وتصاريح الحركة بكل أشكالها، يمنحها القدرة على المناورة في كيفية استخدام تلك العملية في العلاقة مع أهل قطاع غزة، وستفتح لها "بابا خاصا"، في ظل حركة الاهتزاز الشعبي الذي أصابها بعد حركة الغلاء وفشلها في تقديم حلول عملية في ظل إفقار غير مسبوق.

"حركة التصاريح" والتحكم فيها، وسيلة جديدة للسيطرة بعدما أدت حركة التسجيل السابقة الى خلق مشهد اعتبرته قوى ومؤسسات شكلا من "أشكال الفضيحة"، ولذا ستعتبر حماس تحكمها المنفرد بالآلية الجديدة "كسبا لها" وتحسينا لقدرتها، ربما تكون أداة من أدوات السيطرة النفعية، والانحياز الخاص عبر التسجيل.

فوائد خاصة ستجنيها حماس من خلال الشكل الجديد، ولكنها عمليا ستجد ذاتها مرتبطة بآلية تنسيق من نوع ما بحكومة دولة الاحتلال، إذا لم ترتبط بجهاز وزارة الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، لأن الأمر ليس إعلان رابط تسجيل أسماء ثم اختيارها وفق معايير الحركة، بل القرار النهائي لتحديد الأسماء الموافق عليها ترتبط بقرار مكتب "منسق نشاطات حكومة الاحتلال".

قبول أسماء العاملين في داخل إسرائيل، خاصة من قطاع غزة، يخضع لمراجعة دقيقة من قبل الجهاز الأمني الإسرائيلي (الشاباك)، فهو من سيمنح الموافقة على كل من الأسماء المتقدمة، وهي عملية مركبة، فبعد التسجيل على حماس إرسال كل ما لديها الى الجانب الإسرائيلي للتدقيق الأمني عليها، وهنا السؤال: هل سترسل مباشرة من وزارة حماس الى مكتب "المنسق" الإسرائيلي، أم عبر وسيط.

في حال كانت وزارة الشؤون المدنية في السلطة، فالاعتقاد أنها لن تقبل أن تكون كمن يحمل أسفارا دون دور واضح في عملية التسجيل والمراجعة، ومتابعة العمل مع حكومة الاحتلال، وتلك مسألة تستوجب تنسيقا خاصا بين حماس وحكومتها والسلطة الفلسطينية وحكومتها، ولن تكون عملية آلية تفرض على مكتب الشؤون، وهو ما يجب أن تعلنه حماس وليس تجاهل دور السلطة في رام الله.

فيما لو رأت حماس، انها تستطيع القيام بالتنسيق دون "وساطة" حكومة رام الله ووزارة الشؤون المدنية، فالخيارات إما مباشرة بينها وبين حكومة الاحتلال، أو من خلال مكتب السفير القطري محمد العمادي، ليصبح بديلا لـ "وزير الشؤون المدنية" في حكومة حماس.

ما حدث حول إعلان حكومة حماس سيطرتها المنفردة على التسجيل، ليس عملا فنيا – مهنيا فحسب، بل هو قرار يحمل بعدا سياسيا ومسارا جديدا في وضع قواعد عمل مستجدة مع دولة الاحتلال، أي كانت لغة الحركة "الرافضة" لأي علاقة مع إسرائيل وجهازها الأمني – المدني.

تطوير العلاقة وزيادة تصاريح العمل مع حماس وقطاع غزة، هو شكل تطويري لمعادلة "التهدئة مقابل تحسين مستوى المعيشة"، التي بدأت تشق طريقها كجزء من المشهد العام، وخطوة انفصالية مضافة لما تم من خطوات، استغلالا لحركة الجوع وتمرير "ملامح سياسية" في ظل المشروع الانقسامي.

ملاحظة: حسنا أكد إسماعيل هنية على ضرورة الاتفاق على برنامج سياسي ملزم...لكنه لم يحدد عناصر هيك برنامج..وهل الهدف دولة في الضفة والقدس والقطاع أم فلسطين كلها يا إسماعيل بيك!

تنويه خاص: في ليبيا صار فوق الـ 30 مرشح لانتخابات الرئيس..أهم شي كل واحد بيقلك ليس حبا في المنصب، زي حكي الفصائل الفلسطينية..طيب شو رأيكم المنصب مش حابب 98% منكم...فيكم تحلوا!

هل تستمر المغرب عضوا بالجامعة العربية بعد اتفاقية الدفاع مع إسرائيل؟!

كتب حسن عصفور/ في تطور هو الأول منذ قيام دولة العدو القومي على أرض فلسطين التاريخية، تقدم دولة عربية هي المغرب على كسر كل الجدر وتوقع على "اتفاقية دفاع مشترك" مع إسرائيل، سابقة لم تقدم عليها أي من الدول التي وقعت اتفاقات "سلام" او تطبيع معها.

توقيع "الاتفاق الدفاعي" بين الرباط وتل أبيب، جاء في ظل تطور علاقات بينهما، وتعاون أمني منذ فترة، لكن الإقدام على تلك الاتفاقية يشكل خطرا استراتيجيا على المنطقة العربية، بعدما تحول الأمر من مفهوم علاقات تطبيعية الى علاقات شراكة أمنية، ولـ "وضع حجر الأساس لإقامة علاقات أمنية مستقبلية بين المغرب وإسرائيل"، بحسب ما أوضح مسؤول إسرائيلي.

فيما رأت وسائل الإعلام العبرية، إنه "مع توقيع مذكرة التفاهم هذه يمكن لوزارتي الدفاع والجيش في البلدين التعاون بسهولة وبشكل أكبر مع بعضهما البعض وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بينما في الماضي كان هذا التواصل ممكناً فقط من خلال أجهزة المخابرات الخاصة بكل منهما".

لم يكن خفيا أبدا وجود تعاون "أمني – استخباري" بين إسرائيل والمغرب، بل هناك اتفاق لإنتاج طائرات بدون طيار في الرباط، وتطوير علاقات تبادل المعلومات الأمنية الإلكتروني، فتلك باتت متاحة عبر وسائل إعلام عالمية، رغم محاولات بلا جدوى لنفيها مغربيا.

في قراءة سياسية، لا يوجد للمغرب ما يهددها من كل دول الجوار، ولا يوجد أخطار من منظمات "إرهابية" يمكن للرباط أن تستخدمها لتبرير ذلك الاختراق الأمني الخطير في الوجدان العربي، قبل النظام الرسمي العربي، بحيث تصبح دولة العدو القومي، وتحت حكومة إرهاب سياسي تتنكر كليا للحق الفلسطيني، وتمارس كل مظاهر العنصرية والتطهير العرقي، دولة "صديقة وربما شقيقة"، تشكل "حرسا أمنيا" لبلد مفترض أنه عربي وجزء من المنظومة الأمنية العربية.

ومع غياب خطر استراتيجي يهدد المغرب ليبرر تلك الانكسارة الكبرى، سوى أن تعتبر المغرب الشقيقة الجزائر دولة "عدو قومي" تستوجب تحالفها مع

إسرائيل لتمثل لها "جدار حماية" من ذلك "الخطر"، وذلك يمثل انقلابا جذريا في كل مفاهيم العلاقات العربية العربية، أولا، وتغييرا شاملا في "المنظومة الأمنية" التي حكمت علاقات الدول، الى جانب ما يعرف باتفاقات الدفاع العربي المشترك.

بحكم الاتفاق الثنائي، يصبح من حق دولة الكيان، ان تحصل على المعلومات الأمنية وغيرها التي تحصل عليها المغرب، سواء بحكم وجودها في المنظومة العربية الرسمية، أو عبر علاقات ثنائية، ما يشكل كشف عورة الظهر العربي كليا.

ليس الأمر موقفا من سياسة بلد له حق سيادي في نسج علاقات ما، وليس رفضا لتطبيع رغم انه طعن لجوهر الصراع، ولكن التطور الأخير، أوجد نظام سيعمل على نقل كل ما هو أمني عربي الى إسرائيل، بشكل رسمي ووفق الاتفاق الموقع.

الى جانب ما يمثل ذلك الاتفاق من خطر حقيقي على أمن الجزائر ووحدتها وسيادة أراضيها، وما قد يستغل لإثارة "نزاعات قبلية – عرقية"، حيث بدأت الفتنة تطل عبر ملامح "أمازيغية"، واستخدام قضية البوليساريو ذريعة للعبث في أمن الجزائر الوطني، وهو خطر محتمل.

مخاطر الاتفاقية المغربية – الإسرائيلية، لا يجب أن تعتبر حدث يتعلق بحث "سيادي" لدولة عربية، بل هو خطر استراتيجي على الأمن العربي بكامله، ويمكن اعتبار أن لدينا دول برتبة "جاسوس" في الجامعة العربية رسميا، ما يفترض أن يكون جرس إنذار لها، ولتعقد اجتماعا طارئا لبحث المخاطر المترتبة على ذلك الاتفاق، وابعاده الكارثية على جوهر الصراع القائم.

تعليق عضوية المغرب الى حين الغاء الاتفاق مع دولة الكيان، هو الخطوة الأولى التي يجب أن تكون، غير ذلك يجب إعادة تعريف كل المفاهيم الدفاعية العربية، وصياغة اتفاقات جديدة، وإلغاء أسس الصراع التي تعتبر إسرائيل عدوا قوميا، تحتل أرض فلسطين، وتشكل خطرا على الأمن العربي.

المغرب باتفاقها مع إسرائيل، تعلن رسميا أنها لم تعد تصلح رئيسا للجنة القدس، ولا مقرا لها، وتلك خطوة يجب أن تقودها السلطة الفلسطينية، لو انها تدرك مخاطر ما حدث توقيعه يوم 24 نوفمبر 2021 من اتفاقية بيد دولة عربية ودولة الكيان الإسرائيلي.

ملاحظة: استغراب زياد النخالة، قائد حركة الجهاد، لقبول حكومة حماس تنسيق دخول العمال الى إسرائيل هو المستغرب..فكتير أشياء بتمشي من تحت النفق...لكن معقول تبدأ حرب إعلانية – إعلامية جديدة من "صبية" حماس ضد الجهاد..ننتظر دون أن نستغرب!

تنويه خاص: من غرائب الزمن أن ترفض مفوضية انتخابات ليبيا ترشح سيف القذافي وتقبل حفتر وباشاغا وآخرين من المحسوبين على العصابات...حقد أسود على ماض هو أكثر بياضا بكل ما عليه من حاضر ليبيا...!

هل دخلنا معادلة "الاستيطان مقابل الغذاء"!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، أعلنت بلدية الاحتلال عن مخطط استيطاني يوم الأربعاء 23 نوفمبر 2021، لإنشاء منطقة تجارية وسكنية فوق أرض مطار قلنديا في القدس المحتلة، ويوما بعد ذلك، تم الكشف عن مخطط استيطاني في منطقة الخليل.

ويبدو أن المخطط الاستيطاني ومنطقة قلنديا، حركت الإدارة الأمريكية، والتي طالبت (سريا)، وفقا لوسائل إعلام عبرية بوقف ذلك، وكان رد حكومة الإرهاب السياسي بقيادة (بينيت – لابيد وعباس)، أنها أوقفت التنفيذ حتى الآن، وأن عملية التنفيذ ستأخذ وقتا لو تم إقراره، دون أي إشارة الى ما حدث في محافظة الخليل.

ربنا يتم "تعليق التنفيذ" مؤقتا ولكن لن يتم الإلغاء بعد التحرك الأمريكي، ومعه الأوروبي الذي ذهب وفد منه الى موقع مطار قلنديا، وأعلن مخاطر الخطة الاستيطانية الإسرائيلية الجديدة، وردد مبعوثهم بأن ذلك يدمر "حل الدولتين"،

وكأن كل ما حدث تهويدا وتدميرا لأسس مستقبل سياسي، وحركة استيطانية في الضفة وحصار قطاع غزة، لم يدمر بعد ما كان "مشروعا سياسيا".

من مفارقات الرد الحكومي الإسرائيلي توضيحا لواشنطن، انها سمحت بعرض المخطط الجديد، كونها تريد التأكيد، أنها "حكومة أفعال وليس حكومة كلام" كما كان نتنياهو، الذي وصفته بشخص "ترللا"، تبرير ربما هو الأكثر سخافة سياسية، واستهتار غير مسبوق بالطرف الفلسطيني، الذي لم يكف عن الصراخ الكلامي شارحا مخاطر ذلك المخطط، دون ان يعلم أن كل طفل فلسطيني بات يدرك خطر المشروع التهويدي، أكثر كثيرا ممن يحملون ألقابا متعددة.

لو كانت حكومة "الثنائي ونصف" الإرهابية في تل أبيب تقيم وزنا، أي وزن" للرسمية الفلسطينية، ومعها الفصائل المكونة للمنظومة العامة فيما يسمى بالنظام السياسي، لما وصلت الى تلك الدرجة من الاستخفاف، ان تعتبر بناء أحد أخطر مشاريع الاستيطان التهويدي لمنطقة في القدس كمقدمة لفصلها الكلي عن الضفة، ليس عبر جدار عازل بل عبر جدار سكني – تجاري، شكلا من اشكال "المناكفة السياسية" في مسألة داخلية، من باب "الجكر"، وإن كان كلاما خادعا لكنه كاشفا لاستهتار نادر.

الحكومة الإرهابية في تل أبيب، بدأت في الفترة الأخيرة، فتح ملف "دعم السلطة المالي"، لتعزيزها أمام قوى أخرى، فيما تفتح أبواب الدعم المالي والاقتصادي لحكومة حماس في قطاع غزة تحت غطاء "تحقيق الهدوء العام".

مناورة ثنائية الأبعاد، في الضفة دعم "سلطة" تراها ضعيفة وخوفا من حماس، وفي القطاع دعم حكم حماس لتعزيز الانفصال، وبينهما تفتح كل أبواب البناء الاستيطاني – التهويدي، والاستعداد لمرحلة سياسية جديدة، تمنع خلالها أي مستقبل "استقلالي نسبي" لكيانية فلسطينية في الضفة الغربية والقدس، وتحويلها الى "جزر سكانية" كـ "محميات" ، لا يمكنها أن تذهب في إعلان كيان خاص مترابط بعيدا عن "الشبكة الإسرائيلية"، ولبيقى الارتباط والبحث عن تعزيزه بأشكال مختلفة هو "الخيار الممكن" لا غيره، ولفرض "سيادة إسرائيلية" دون انتظار موافقة من طرف فلسطيني أو غيره.

دولة الاحتلال ترسم حدود معادلة جديدة، ضمن معادلاتها ما بعد الانقسام، "الغذاء مقابل الاستيطان"، ذلك هو جوهر المشهد المستحدث مع "حكومة الثنائي ونصف".

لم يبق خيارات يمكن الحديث عنها، تختلف عن تلك التي أقرتها المؤسسة الرسمية نفسها، ومعها فصائل المنظومة القائمة، لو أرادت فعلا حماية بقايا البقايا، وتعرقل الاستيطان التهويدي الذي يزحف بكل "سلاسة وهدوء"...

دون مواجهة شعبية عامة، سيستمر الصراخ الرسمي الفلسطيني (سلطتان وفصائل) في التهديد والوعيد والوصف لمخاطر التهويد، دون ان يتعرقل...ومعه يتعزز الفصل بين الضفة وقطاع غزة أكثر فأكثر، وسيمنحون سلطة حماس الحاكمة كل الألقاب التي تعزز انفصالها، ما دام الأمر لن يمس جوهر مشروعها الاستيطاني التهويدي، وعندها سلاما لمشروع وطني كان حلما قريبا في زمن الخالد المؤسس ياسر عرفات، بدأ طرفي النكبة الانقسامية في ردمه.

ملاحظة: صمت الجامعة العربية على "الاتفاقية الدفاعية" بين دولة الكيان والمغرب بعد فضح بنودها وما تمثله من خطر، علامة استفهام كبيرة...هل هو صمت الموافقة ام صمت الارتباك..بدها توضيح يا جامعة!

تنويه خاص: يبدو أن سلطات الاحتلال نجحت في ترعيب أجهزة أمن السلطة بوجود "مؤامرة انقلابية" عليها، فذهبت الى تخبط سلوكي مع بني جلدتها بالضفة..حاذروا الخلط بين مواجهة "زعرنات" ومواجهة مختلفين ..الفرق كبير!

هنية ورؤية حماس التائهة بين إعادة "انتاج سلطة أوسلو" و"مقاومة معلقة"!

كتب حسن عصفور/ بعد اجتماع المكتب السياسي لحركة حماس الأخير في القاهرة أكتوبر 2021، أشارت مصادر الحركة أنها بصدد تقديم رؤية سياسية شاملة تتعلق بالمستقبل الفلسطيني العام.

وجاءت كلمة إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس يوم 3 نوفمبر 2021، لتعرض خطوطا عامة، عاشت موضوعيا في "جلباب اللغة والتيه السياسي"، وحضرت الشعارات الكبيرة وغابت الأهداف المحددة، وتنقلت الكلمة من رفض اتفاق أوسلو الى التمسك بما تبقى منه وفق الصيغة الإسرائيلية، بل أعلن أن إعادة انتاج بقاياه يمثل بالنسبة لحركة حماس "عملا مقاوما"، من خلال انتخابات بالمقاس الإسرائيلي.

خطاب هنية، تناول مفاصل المشهد الفلسطيني، من السلطة الى المنظمة، وحاول كيل الاتهامات على الآخرين دون أن يقف دقيقة واحدة، ماذا كان دور حركته في المسار الفلسطيني منذ نشأتها (دون الحديث عن أسباب ذلك وآلية الاستخدام).

تدقيقا في الخطاب الحمساوي الجديد، لن نرى وجود هدف سياسي مباشر، محدد للمرحلة الحالية أو المستقبلية، فمرة يعلن أن الشعب الفلسطيني لا يبحث عن دولة ولا سلطة، ولكنه يريد التحرير والمقاومة، ليصل في نهايته الى البحث عن كيفية تقاسم السلطة ونظام الحكم القائم أي "بقايا سلطة أوسلو"، وبحث كيفية إعادة حكومة حماس بعد انتخابات 2006 الى الضفة الغربية، ويعتبر أن إجراء الانتخابات عملية شرعية وضرورية وكفاحية، دون أن يقول أنها ستقيم سلطة حكم ذاتي أقل كثير مما كانت بين عامي 1994 – و2004، في تناقض فريد.

هنية، واللاهث وراء انتخابات تمدد عمر المرحلة الانتقالية بمواصفات إسرائيلية، تجاهل بشكل مثير للشبهة الوطنية، القرار الأهم الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 2012 رقم 19/ 67 حول دولة فلسطين وعضويتها كدولة مراقب، وبدلا من التمسك بضرورة فك الارتباط بدولة الاحتلال وفقا لقرارات المجلس الوطني والمركزي منذ 2015، وكأنها "رسالة غامضة" الى جهات ما، أنهم الأكثر "قدرة على التكيف" مع القادم السياسي، وأن حماس ترفض فك الارتباط مع دولة الكيان في المرحلة الراهنة.

هنية، اعتبر أن اتفاق أوسلو كان سببه التيه السياسي، وأبعد الشعب الفلسطيني في الخارج عن المشاركة في القضة الوطنية، والحقيقة انه لم يفقد مقود الحقيقة السياسية فقط فيما قال، بل أنه قام بعملية تضليل نادرة في الخطاب العام، وبدلا من نطق الحقيقة المطلقة، أن الانقسام الذي تمثل حماس أحد طرفيه، هو السبب

الأبرز في النكبة الكبرى التي يعيشها الشعب الفلسطيني وقضيته، وأن بداية الانكسار الوطني جاء مع موافقة حماس على انتخابات تعميق الارتباط مع دولة العدو القومي 2006، وهي التي شكلت رافعة لتعزيز المشروع التهويدي، بعد مواجهة وطنية كبرى سياسية – عسكرية منذ 2000 حتى 2004، انتهت باستشهاد الخالد المؤسس ياسر عرفات (بعد أيام ذكرى الغياب في 11 نوفمبر)، وقبلها أول تكوين كياني فوق أرض فلسطين في 1994، فيما أطاح طرفي الانقسام بكل ما تحقق قبل تلك الانتخابات التآمرية.

تجاهل النكبة الانقسامية بتلك الطريقة الغريبة، تفتح باب الريبة الوطنية، هل مخطط حماس العمل على الانتقال من انقسام ما الى تقاسم وطيفي جديد، تحت سلطة دولة الكيان بغلاف "مقاوم جدا" يخدم الهدف الجوهري للبعض بإقامة "سلطة مؤقتة" تحت السيادة الإسرائيلية، بتفاهمات جديدة.

ولعل قمة "المسخرة السياسية" عندما تسقط الكلمات دون مكياج ليعلن رئيس حماس، انهم على "استعداد للدخول في مقاومة شعبية في الضفة الغربية تتطور إلى انتفاضة ضد الاحتلال"، عبارة تعلن أن أي عمل في الضفة الغربية يرتبط بمساومة ما تتطلب "تقاسم وظيفي ما"، دونها لن تكون حماس طرفا في أي مواجهة شعبية مع دولة الاحتلال.

وجاء ختام الكلمة ليكشف الحقيقة (ضرورة إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية ومشروعنا الوطني عربيا وإسلاميا ودوليا، وهذا يتطلب إعادة صياغة وظيفة السلطة الفلسطينية)، هكذا هي صياغة الوظيفة للسلطة القائمة هو هدف حماس المركزي الآن...وليس العمل على فكها لصالح إعلان دولة تحت الاحتلال قاعدتها قطاع غزة للخلاص من كل ما سبق من اتفاقات...

خطاب هنية يلخص المشهد، المساومة بديلا للمقاومة...والتقاسم الوظيفي في السلطة القائمة بديلا لفك الارتباط مع سلطة العدو، وإعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال.

دون تفاصيل، نصيحة الى حركة حماس وقيادتها، ان تعلن براءتها من الخطاب وتعتبره لا يمثلها وهي كلمة للنسيان، غير ذلك فكل الشكوك الوطنية ستحضر أي

كانت التبريرات، بوجود "صياغة ما لمشروع تسويقي سياسي على حساب دولة فلسطين".

ملاحظة: قرار أمريكا بوضع شركة انتاج برامج التجسس الإسرائيلية على القائمة السوداء صفعة خاصة...شكله فضائح الشركة ما عادت تحتمل لهيك صار اللي صار...عفكرة هاي الشركة محبوبة بعض أنظمة العرب!

تنويه خاص: من أطرف ما في النقاش الدائر في إسرائيل، معايرة بعضهم بعضا حول تمويل حماس...بيبي يتهم بينيت أنه يمول حكمها في غزة وبينيت ومنصور الإسلاموي يذكروه أنه من أرسل لها "شنط المال"...معايرة ولا معايرة الضرايب في قرية مهجورة..بس الحلو فيها ان الاثنين بدهم حكم حماس!